اسم الفعل في نحو العربية

بحث في الخصائص والمصطلح

د/ ممدوح عبد الرحمن

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة المنيا

رقم الإيداع : ١٣٦٩٣ / ٢٠٠١

الترقيم الدولى : I . S . B . N

٩٧٧ - ٢٧٣ - ٢٣٧ - ٨

977 – 273 – 237 – 8

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَه

وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ

فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ العَظِيم

الإسكندرية في الثلاثاء

١١ / ٩ / ٢٠٠١ م

[١]-أ-أهداف البحث :

يهدف البحث إلى بيان :

[١] إن مصطلح أسماء الأفعال دفع النحاة إلى توزيع الباب بين علمي الصرف والنحو بالرغم من استقلالهما . ومن ناحية أخرى دفعهم إلى البحث في سمات كل ما يتعلق بالأسماء والأفعال وهي بلاشك تمثل مباحث النحو جلها أو ظواهر اللغة كلها .

[٢] للفعل وظائف نحوية ووظائف دلالية وقامت المشبّهات بالأفعال كالمصادر والمشتقات بأداء وظيفة الفعل النحوية بالرغم من أنها على هيئة صيغ الأسماء .

[٣] تقوم بعض الأدوات ، بل أغلبها بوظيفة الفعل الدلالية ، وقد صنفت فيها كتب كاملة هي كتب حروف المعانى ، كما أن بعض هذه الأدوات يقوم بوظيفة الفعل النحوية خصوصاً أدوات النداء والاستثناء (١).

[٤] تنقسم الأدوات إلى أسماء وحروف ، وفي الباب الواحد كالاستفهام ، وكذا الشرط توجد أسماء وحروف ، وعلى هذا يمكن عدّ أسماء الأفعال من الأدوات خصوصاً أن صيغها ليست هي صيغ الأسماء ولا صيغ الأفعال ، وقد عدّ كل من الزجاجي وابن سينا قسماً من أقسام الأفعال وهو كان وأخواتها [من الأدوات] وعليه أيضاً يمكن عد أفعال المقاربة والرجاء والشروع من الأدوات أيضاً ؛ لأنها تعين في تحديد زمن الفعل الأصلى للجملة ، ناهينا بأن الجمل التي تحوى هذه المكونات تندرج في قسم الجمل الاسمية ، وقد بنى نحاة العربية تناولهم لأسماء الأفعال من حيث المصطلح والوظيفة والتقسيم على أساس الشبه بالأفعال خصوصاً الزمن يليه العمل النحوى .

[٥] أسماء الأفعال ليست لها صيغ الأفعال والصيغة تعد عنصراً أساسياً في الأفعال ، إذ تدل الأفعال على الزمن بموجب صيغتها ، فقد اعتمد الصرفيون على

هذه الهيئة في تقسيم الأفعال إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمر ، ناهينا باستعانتهم ببعض الأدوات للتفريق بين الفعل المضارع الدال على الحال والمضارع الدال على المستقبل .

وليس لأسماء الأفعال صيغ الأفعال ، بل ليس لها تصرفها ، ومن ثم يزول عنها التقسيم الزمني الذي قسمه النحاة والصرفيون إليه ، وقد اعتمد النحاة في هذا التقسيم على السياق الذي ترد فيه أسماء الأفعال ، وأغلب أسماء الأفعال يمكن نسبته إلى الأمر ، أما ما أمكن النحاة تقسيمه إلى دال على الماضي ، ودال على المضارع فهو محدود ومعدود منذ بداية التأليف في النحو العربي إلى يومنا هذا ويتكرر في كتب النحو والصرف ، أضف ذلك إلى الوظائف التي يمكن أن يؤديها المكوِّن اللغوي اعتماداً على صيغته من ناحية ، وتصرفه من ناحية أخرى .

[٦] أسماء الأفعال المنقولة من الأدوات والظروف تدل تسميتها وهيئاتها على أنها أدوات لكنّ السياق هو الذي أعطاها الوظائف التي تقوم بها الأفعال وليست أسماء الأفعال ، فالأولى أسماء الأفعال المنقولة التي تنسب سياقياً واستعمالياً إلى الأفعال وليس إلى أسماء الأفعال ؛ لأن أسماء الأفعال ذاتها نسبت بالطريقة نفسها أي الاستعمال إلى الأفعال .

[٧] أدى الاضطراب في المصطلحات العربية إلى قيام الباحثين المعاصرين بعدة محاولات لإعادة تقسيم الكلام العربي مستثمرين مختلف السمات والخصائص معايير لهذا التصنيف .

[٨] علينا أن نكون مدققين في اختيار المصطلحات وفي تحديد معانيها بوضوح ، وينبغي أن يحتفظ بمدلول المصطلح ثابتاً في كل مراحل استعماله وأن يحتفظ كذلك بالعلاقات التي بينه وبين المصطلحات الأخرى التي تتصل به الأسماء من ناحية والأفعال من ناحية أخرى ثابتة ، أو بعبارة موجزة : الثبات والتناسق . مما قد يدفعنا إلى الخروج من دائرة السمات المختلفة لكل من قسمي الكلام الأسماء والأفعال إلى دائرة تتسع لسمات هذا المكون اللغوي خصوصاً أن العرب القدامى لاحظوها واستعملوها وهي الأدوات

التي تتنوع بتنوع الاستعمالات ، ومن ثم يمكن أن تتفرع إلى عدد من المصطلحات الأخرى التي يتوقف تحديدها على استعمال هذا المكون في التراكيب العربية .

[٩] اسم الفعل من بين الخوالف ، والخوالف مصطلح يدخل ضمن محاولات وضع نماذج بديلة للنموذج العربي في تقسيم الكلام ، ومن هذه النماذج نموذج د/ إبراهيم أنيس ، د/ تمام حسان ، د/ فاضل الساقى ، وهناك نماذج أخرى لتعديل هذه النماذج .

أما ما اصطلح عليه بصيغة " اسم الفاعل " فهي صيغة مركبة من صفة وموصوف ، وعبارة الأشمونى : " الصفة الدالة على فاعل " (٢) ، وأطلق د/ تمام حسان على اسم الفاعل : صفة الفاعل ، وعرفها بأنها : " ما تدل على وصف الفاعل بالحدث " (٣) .

إذن فبنية " فاعل " تنطوى على عنصرين :

[١] مسمى الوصف بالحدث . [٢] صفته " الحدث " .

ويعني ذلك أن هذه البنية تضع" الحدث " في ظلال تركيبها ودلالتها ، فليس هو هاهنا ، حدثا مجردا " مصدر " أو حدثا متحركا " فعل " . وعلى القياس يكون مصطلح " اسم الفعل " يعني صفة الفعل ، والحقيقة أن اسم الفعل بأنواعه الدالة على الماضي والمضارع والأمر ، وما هو معروف بأصل الوضع أو المنقول ليست له صيغ الفعل التامة وإنما صيغته غير تامة او قابلة للتصريف ، ومن ثم لا يتوسع في استعمالاتها ، كما هو الحال في صيغة اسم الفاعل التي تقوم بعمل الفعل ووظائفه .

[١٠] درج النحاة عند تسمية المبنى أن يجعل معناه مضافا إليه كأن تقول تاء التأنيث أو نون التوكيد إذ المضاف إليه فيهما هو المعنى والمضاف هو المبنى ، وقد يجعلون المعنى هو النعت والمبنى هو المنعوت ، نحو : " ما النافية ، وإن المؤكدة " ، وقد يجعلون المعنى صيغة نسبة ، والمبنى

موصوفاً نحو : " ما الاستفهامية ، وإن الشرطية ، وما التعجبية " . وفـــي هذا الإطار يخرج مصطلح " اسم الفعل " عن السنن العربي في الاصطـلاح ؛ إذ ليست صيغته من بين الصيغ الستة والعشر التي حددت للأسماء ، كما أنّ مشابهته في المعنى تعد تقريبية ؛ لأنه ليس هناك تطـابق بيـن مـادتي المعجم في كل من اسم الفعل وما يساويه في المعنى من الأفعال .

[١١] تتسم أسماء الأفعال بأنّ صيغها غير صرفية أو تصريفية ، كما أن صيغـــها غير تامة باستثناء إحداها وهي صيغة " فعالِ " التي تجرى على القياس .

فهذه الصيغ غير الصرفية تكونت منذ عصور عريقة في القدم على نظـــام يختلف تماماً عن النظام المعهود في تصريف الكلمة ومفردات العربية ، وإن كـان هذا النظام الأخير ، قد استثمر عناصر النظام القديم وطاقاته وارتقى بها في ظـــل العربية الفصحى ، وفي عصور أكثر نضوجاً وارتقاءً نحو نظام دقيق لا يتمثل في أية لغة سامية بمثل هذا الوضوح ، وذلك النمو [٤] ... فالصيغ الصرفية ليس لـــها مشتقات وبالتالي ليس لها أصل اشتقاقي ، وهي صيغ فردية ، ليس لها نظائر على وزنها تتفق معها في الصفة العامة أو المعنى العام ، وهي فوق هذا وذاك لا تحمل في ثناياها دلالة مستقلة بالفهم ، أو هي أحسن حالاتها تنطوي على دلالة مبهمـة أو مضمرة اللهم إلا ما اصطلح النحاة على تحديد معناه ووظيفته وفقاً لفعـل محـدود شبهوه به . والصيغ غير الصرفية في معظمها صيغ مركبة ، وغايتها في التركيب تختلف عن الغاية من تركيب الصيغ التامة .

فمن الطبيعي أن يكون الباعث على تركيب الصيغة غير الصرفية في تلـك الأحقاب الموغلة في القدم نوعاً من التسلح بما يعزز الشكل والبناء أكـثر مـن أن يكون تقوية للدلالة أو إظهاراً لها ، ولعل عامل المحافظة قد دفع اللغة إلـى دعـم كيان الصيغة ، فلجأت إلى تقوية الوحدة الصوتية المبسطة ودعمها بوحدة أخـرى أو أكثر ، وتركيب الضمائر والأسماء المبهمة والأدوات التي تشبه أسماء الأفعـال في مسلكها في العربية معروف لدى النحاة القدامى وتحدث عنه عدد من البصريين والكوفيين .

أما التراكيب في الصيغ التامة أسماء وأفعال فإن من أهدافه الأساسية إظهار المعنى وتقويته ، ومن ثم يظهر الفارق بين التركيبين من حيث الغرض أو الهدف ، فالأول كان هدفه دعم البناء لمقاومة عوامل الفناء والثاني كان وسيلة لتقوية المعنى وتعزيزه (٥) .

واللغة العربية ليست لغة تركيب ، والتراكيب في الأسماء والأفعال التامة قليلة . ونحن بإزاء نظامين للصيغ العربية : نظام للصيغ غير الصرفية ، ونظام للصيغ الكاملة الناضجة ، فما حقيقة الصلة بينهما في مسيرة التغير اللغوي التي جعلت نحاة العربية يجمعون بين خصائص مكونين في مصطلح الدلالة على مكوّن واحد هو " اسم الفعل " .

إن اللغة ، أية لغة كانت وفي أى فترة كانت من وجودها ، في تغير مستمر يتنازعها في تغيرها هذا عاملان ، تجاهد اللغة في الاحتفاظ بتوازنها بينهما ، وبقدر احتفاظها بهذا التوازن يكتب لها الاستمرار بين الناطقين بها ، وهذان العاملان هما : عامل المحافظة من ناحية ، وعامل التغير من ناحية أخرى (٦) .

فالمتتبع للنصوص على اختلاف مستوياتها في عصرنا هذا يجد أنها تكاد تخلو من استعمال أسماء الأفعال اللهم إلا [آه وأوَّاه] خصوصاً في مستوى لغة الشعر ، الحديث لما انتاب الأمة العربية من آلام وتمزق وفرقة ، وهذا يعني أن الصيغ غير الصرفية قد تفاوتت قدراتها وخطواتها وجهاتها نحو : التغير فانطلق بعضها بدافع التجديد والابتكار متطلعاً نحو استكمال بنائه نظام جديد أوْفَي وأتَمّ ، بينما سارت طوائف أخرى من الصيغ الصرفية ، بخطوات وئيدة ، ووقف نموها عند بعض مراحل التغير فتخلفت عن نظائرها التي انطلقت في مسيرتها حتى استكملت بناءها وكان لها أثر بالغ في تنمية الثروة اللغوية من جانب وتدعيم النظام اللغوي المستحدث من جانب آخر وهي الأسماء والأفعال .

[١٢] إذا أخذنا في تتبع سلوك كثير من المكونات العربية بتطبيق السمات الشكلية والمعنوية والوظيفية عليها فسنجد في أغلبها كثيراً من السمات التي انطبقت على أسماء الأفعال بعلاماتها والمعايير التي وضعها النحاة للتفريق بين أقسام الكلام .

ب-الموضوع:

والتسمية المتداولة إلى الآن في كتب النحو منذ دوّن سيبويه كتابه هي " أسماء الأفعال"وهذه الطائفة من الكلمات تندرج تحت قسم الأسماء عند البصريين[٧] ، ولكن الكوفيين ذهبوا إلى أنها أفعال حقيقية [٨] ، وذهب ابن صابر الأندلسي إلى أنها قسم برأسه يسمى الخالفة [٩] ، أو خالفة الفعل [١٠] ، لأنها تخالفه [١١] .

وقد غلب رأى البصريين وساد في الدرس النحوي على توالى العصور ، ونجد لدى ابن جنى دفاعاً عن وجهة نظر البصريين واستدلالاً على اسمية هذه الألفاظ ، يقول : " فأما الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وجدت فيها لا توجد إلا في الأسماء منها :

[١] التنوين الذي هو علم التنكير ، وهذا لا يوجد إلا في الاسم .

[٢] التثنية : وهي من خواص الأسماء ، وذلك قولهم . دهدرين : وهذه التثنية للتوكيد .

[٣] وجود الجمع فيها في هيهات ، والجمع مما يختص بالاسم .

[٤] وجود التأنيث في هيهاه ، وهيهات ، وأولاة الآن . والتأنيث بالهاء والألف من خواص الأسماء .

[٥] الإضافة وهي قولهم دونك ، وعندك ، ووراءك ، وحذرك ، وفرطك .

[٦] وجود لام التعريف فيها ، نحو : النجاءك فهذا اسم انج .

[٧] التحقير : وهو من خواص الأسماء وذلك قولهم : [١٢] رويدك.
وواضح أن رأى ابن جنى وجود علامات التثنية والجمع والتأنيث في بعض هذه الألفاظ موضع نظر ، فلا يسلم أن " دهدرين " مثنى ولا أن " هيهات " جمع .

وأما المضاف من الظروف فهو باق على ظرفيته ، وأما " النجاءك ، ورويدك " فمن المصادر . وتبقى العلامة الأساسية التي يعتمد عليها النحاة[١٣] في

إضفاء صفة الاسمية على تلك الألفاظ وهي علامة التنوين ، ويرتبط بها فكرة التعريف والتنكير فيها .

مصطلح أسماء الأفعال يعطى دلالة بأن الأفعال لها أسماء خاصة بها كما يُضفِي لوناً من اللبس والغموض وفقاً لما اعتاده الدارسون من تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ؛ إذ كيف يجتمع في وحدة لغوية واحدة تصنيفان من أقسام الكلام وهي الأسماء من ناحية والأفعال من ناحية أخرى .

ووفقاً لهذا التقسيم الثلاثي المعتاد يوهم مصطلح أسماء الأفعال بأن هناك أسماء للأفعال ، وعلى القياس أفعال للأفعال وحروف للأفعال كالحروف المختصة [نواصب المضارع ، جوازم المضارع ، ...] وهذا كله ناشئ عن إضافة الأسماء للأفعال خصوصاً أن هناك أفعالاً من فئة خاصة وهي الناقصة التصرف أو الجامدة وهي غالباً ما تستعمل في تحديد الزمن أو تقريب مدته كقوله تعالى في [سورة الشورى آية ٥] : ﴿ تكاد السموات يتفطرن من فوقهن ﴾ ، وقولنا : " أخذ زيد يلعب " . فالفعل الأساسي أو الحدث في الآية يدل عليه الفعل " يتفطرن " ، وفي المثال أيضاً الفعل " يلعب " أما " يكاد ، وأخذ " أفعال ثانوية .

وهذا القسم يأخذ معناه من مؤوله ، فما أوّل باسم فعل أمر مثل " بله ، دَعْ " ، فهو في قسم الأمر ، وما أوّل بالماضي مثل " هيهات بمعنى بَعُد " فهو في قسم الماضي ، وما أول بالمضارع مثل " أفٍ بمعنى أتوجع " فهو بمعنى الحاضر ، ولا يؤثر في قسمه الزمانى إلا علاقات السياق ومقتضى الحال والقرائن ، فهو مثل للفعل في خصيصة من خصائصه .

وهكذا مما يوقع في وهم أن للأفعال أفعالاً مختصة بها على غرار الأحرف المختصة كالنواصب والجوازم . وتتفرع الدلالة الزمنية لتركيب " طفق يفعل " وأمثاله طبقاً للسياق الذي يرد فيه إلى الدلالة على حدث بُدئ به في الماضي وانتهى في الماضي أيضاً ، وذلك إذا ورد التركيب في الحكاية ، فالدلالة على حدثٍ بُدئ به في الماضى وانتهى فيه كذلك ، وهي دلالة صيغة الماضي لأفعال

الشروع مركبة مع مضارع بعدها ومنها " طَفِقَ يَفْعَلُ " ، " جعل يَفْعلُ " ، " أخـذ يَفْعَل " ، " أنشأ يَفْعَلُ " ، عَلِقَ يفعلُ " .

إن التركيب الفعلي " طَفق يفعل " وأمثاله وحدة واحدة لا تنفصل مؤداها أن حدثاً قد بدئ به في الماضي ، وهذه الدلالة ليست مقصورة على جزء من التركيب دون الآخر ففي نحو " جَعَل خالدٌ يذاكر " يتكون التركيب من حدث رئيسي هـو " يذاكر " وجهة بدء هذا الحدث في الماضي متمثلة في " جعل " وقد أطلق الدكتـور تمام حسان على الدلالة الزمنية لتركيب " طفق يفعل " الماضي الشـروعي [١٤] ، بالنظر إلى الجزء الأول من هذا التركيب " طفق " وأطلق الدكتور مالك المطلبـي عليها "الحاضر الشروعي[١٥] بالنظر إلى الجزء الأخير من التركيب نفسه "يفعل ". وأسماء الأفعال : ضرب من الكلمات تنوب عن الفعـل فـي العمـل ولا تتـأثر بالعوامل ، وليست من الفضلات فـ " شتَّان " : اسم فعل ينـوب عـن افـترق ، الماضى ، " وأوَّهْ " : اسم فعل ينوب عن أتوجّع المضارع ، " وَصَهْ " : اسم فعـل ينوب عن اسكت .

وفي هذا المجال يجب النظر إلى تلك الكلمات ودعوى أنها أسماء أو أفعـال أو خالفة للأفعال [١٦] أو أسماء أفعال ، والقول في بنائها ومحلها الإعرابي والقـول في تعريفها وتنكيرها ، والقول في إعمالها وتقدّم معمولها .

واسم فعل الأمر أكثر أسماء الأفعال عدداً واستعمالاً ؛ لأنه يمتـاز بـورود نوع قياسي ، ولأن أكثر المنقول إنما يدل على الأمر .

<u>وتقسم إلى ثلاثة ضروب</u> [١٧] :

[١] مرتجل:وهو ما وضع من أول الأمر اسماً للفعل نحو " هَيهات " بمعنى " بَعُدَ"، و" أفٍّ " بمعنى أتَضَجَرُ ، وذهب بعضهم إلى أن أدوات النداء أسماء أفعال.

[٢] منقول عن غيره : وهو على ثلاثة أضرب :

أ- المنقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو : عَلَيْكَ بمعنى " الْـزَمْ " ، ودُونَكَ الكتاب : أي خُذْهُ ، و" مَكَانَكَ " بمعنى : اثْبُتْ وأمامك بمعنى : تَقَدَّمْ ، و " وَرَاءَكَ " بمعنى : تَأَخَّر ، وإِلَيْكَ بمعنى : تَنَحَّ .

ب- المنقول عن المصدر ، وهو على قسمين :

قسم استعمل فعله ، نحو : رُوَيْد ، وهو مصغّر مصدر مرخّم أصله إرواد ، فرخّم فصار " رود " ، ثم صغّر ، وقد استعملوه قبل النقل تارة مضافاً إلى فاعلـه ، نحو : رويد زيدٍ عمراً . أو مفعوله نحو : رويد عمرو ، وبعد نقله إلـى أسماء الأفعال قالوا : رويدَ عمراً بفتحة البناء عليه .

والقسم الثاني : ما أميتَ فعلهُ ، نحو : بَلَهْ يقال : بَلَهْ زيد على أنّه مصدر مضـاف إلى مفعوله ، كما يقال : ترك زيدٍ ، ثم نقل إلى فصيلة اسم الفعل فقيل : بله زيداً ، بنصب المفعول وبناء بَلْهَ ، على أنه اسم فعل ومثله تراك .

ج- المنقول عن كلمتين ركّبا تركيباً مزجيّاً كـ " حَيْهَل " بمعنـى : أَقْبِـل مسرعاً ، من " حيّ " بمعنى : أقبل وأعجل . و " هلا " بمعنى : أسـرع ، فلما ركبت حذفت ألفها ، وكذلك " هلّم " الحجازية أي التي تستعمل مجـردة من الضمائر الملحقة بها ، ذكروا أنها مركبة من " ها " التنبيه ، و " لُـمّ " التي هي فعل أمر من " لمَّ الله شعثه : أي جمعه .

وهذا الضرب الثاني بأنواعه الثلاثة يكاد ينحصر في اسم فعل الأمر أي هو ما قبيل الإنشاء الطلبي .

[٣] ضرب ثالث قياسي ينقاس في كلّ فعل ثلاثي تام متصرّف يأتون به على وزن " فَعَالِ " مبنياً على الكسر نحو " نَزَالِ ، بدَارِ ، تراكِ " قال الشاعر :

تَراكِها من إبلٍ تراكهـا   أما تَرى الموتَ لدى أوراكهـا

أما بنو أسد يقولونه مبنياً على الفتح ، يقول : نزَالَ بفتح اللام وكـذا فـي سائر الباب [١٨] .

وتوسّع بعض النحويين في هذا القياس ، فأجاز ابن طلحة بناءَه من " أَفْعَلَ" قياساً على دَراكِ من أدركَ ، وأجاز الأخفش أن يقال " دَحراج ، وقرطاس " قياساً على ما ورد من " قَرقار " الذي هو من قرقر .

وأما المبرد فلم يقس شيئاً من هذا الباب وقفه جميعه على السماع ، وهذا الضرب ينحصر في اسم فعل الأمر أي هو من قبيل الإنشاء الطلبي .

وتمتاز هذه المكونات بعدد من السمات أهمها :

[١] لا تدخل في جداول تصريفية كالأفعال .

[٢] ليس لها صيغ خاصة .

[٣] لا ترتبط بزمن معين .

[٤] تقبل من حيث الإلصاق بعض علامات الأفعال كنون الوقاية ، وتاء التأنيث ، وبعض علامات الأسماء كالضمائر المتصلة للجرّ ، وبعض علامات الأدوات كاتصالها بالضمائر .

[٥] لا تقبل الإضافة إلى حين نقلها إلى الاسمية أي:المصدر،نحو:بلْهَ زيد ".

[٦] لا تقبل التعريف .

[٧] لا تثنى ولا تجمع .

[٨] لا تضمر ولا يعود عليها ضمير .

[٩] لا تقبل الجرّ .

[١٠] لا يبرز معها ضمير شخصي ، كما يبرز في الأفعال .

[١١] لا يجوز حذفها كما تحذف الأفعال ، حيث يدل عليها دليل .

[١٢] لا تكون إلا مبنية .

[١٣] لها رتبة محفوظة .

[١٤] لا تؤكد بالنون كالأفعال .

[١٥] لا يخبر لها ولا يخبر عنها ، ولا توصف ولا يوصف بها .

[١٦] تقع موقع المسند ولا تقع موقع المسند إليه .

وهذه السمات التي جعلت قدامى النحاة يجمعون في مصطلحهم بين سمات كلٍّ من الأسماء والأفعال هي نفسها التي تجعل المصطلح اليوم موضع نظر وبحث ، فرجح بعض الباحثين أن يكون اسم الفعل قسماً مستقلاً ، كما ذهب إلى ذلك أبو جعفر بن صابر قال : " ومنهم من يسمى هذا النوع من الكلام بالخالفة ، وهي قسم مستقل كغيره من أقسام الكلام ، فهي نظير الفعل والاسم والحرف ، وهذه التسمية أدق تعبيراً من غيرها وأوضح في التقسيم ؛ لأنها تفرد هذه الصيغ بقسم خاص .

[ج] دراسات سابقة:

انقسمت الدراسات السابقة لأسماء الأفعال إلى قسمين : القسم الأول يهتم بوضع أسماء الأفعال في تقسيم خاص يسمى [الخالفة] ضمن مجموعة الخوالف في اللغة العربية ، ومنها اللغة العربية معناها ومبناها د/ تمام حسان وأقسام الكلامى العربي بين الشكل والوظيفة د/ فاضل الساقى .

وجعلت هاتان الدراستان أسماء لأفعال قسماً ضمن الخوالف ؛ لأن هدفها الأساسي هو تشقيق أقسام الكلام العربي لعدد أكبر من التقسيم الثلاثى المتعارف عليه لدى النحاة :

أما القسم الثاني من الدراسات التي تناولت أسماء الأفعال ، فقد جمعت أسماء الأفعال من كلام العرب في النصوص والمعاجم والقرآن الكريم .

وقسمت هذه الدراسات مباحثها وفقاً لأقسام أسماء الأفعال إلى أصلى الوضع ومنقول ، كما قسمته وفقاً لمعناه إلى اسم فعل ماض ، واسم فعل مضارع ، واسم فعل أمر .

كما تناولتهُ من الجانب الإعرابي أي البناء وإمكانية تنوينه في بعض الحالات ، كما عرضت لعمله النحوى تشبهاً بالفعل ، ومن هذه الدراسات أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات د/ محمد عبد الله جبر .

وقد حاولت هذه الدراسة الاقتراب من أصل هذه الصيغ في اللغات السامية ، كما حاولت دراسة الدكتور السيد محمد عبد المقصود " اسم الفعل " في كلام العرب والقرآن الكريم ، ط١ ، القاهرة ١٩٨٦م ، حاولت هذه الدراسة تطبيق التقسيمات السابقة على استعمالات الأفعال في القرآن السابقة على استعمالات الأفعال في القرآن وبعض كلام العرب ، كما ركزت على أقوال النحاة العرب في أسماء الأفعال وفقاً للمباحث والتقسيمات السابقة ، ولم تحاول هذه الدراسات تعديل المصطلح أو اقتراح مصطلحات جديدة لهذا القسم من أقسام الكلام ، بحيث يمكن الخروج من تعارض أقوال النحاة التي يتخذ بعضها رأياً والآخر رأياً آخر مضاداً ، والثالث رأياً وسطاً ، بحيث لا يستطيع الباحث أن يضيف أي جديد ؛ لأن آراء النحاة القدامى مبنية على أدلة من العقل ومن الاستعمال .

ومصطلح [الخالفة] الذي استعمله د/ تمام حسان ضم تحته عدداً من الأساليب الافصاحية منها التعجب والمدح والذم وأسماء الأصوات .

لقد كان مصطلح [أسماء أفعال] هو القيد الأساسي الذي جعل الدراسين يتلمسون لها خصائص الأسماء وخصائص الأفعال مجتمعة ولا يحاولون الخروج بها إلى الضمائم أو الأدوات كما أبعدهم هذا القيد عن التفكير في معايير أخرى غير التي يطبقونها على الأسماء والأفعال .

[د] أهمية البحث :

واسم الفعل بأحواله وصورة ومقتضياته وأغراضه كثر في كلام العرب هدفاً إلى الإيجاز والمبالغة والتأكيد والاتساع في اللغة ، وموافقة للأسماء ومخالفة لها في نواحٍ وموافقة للأفعال ومخالفة لها في نواحٍ أخرى واشترك مع بعض المصادر في اللفظ واتسم بغرابة سلوك ، وكثُر اختلاف النحاة واللغويين والمفسرين في معظم أحكامه وأحواله وقضاياه .

وقضية مصطلح أسماء الأفعال هي قضية التقسيم والتصريف في العربية بصفة عامة ، كما تمثل الظاهرة معايير التقسيم وعلاماته بالإضافة إلى وظائف الوحدات والاتساع في استعمالها .

ركزت الدراسات الحديثة المعنية بدراسة المصطلح على المصطلحات الحديثة أو المعربة ودلالاتها ومن ذلك دراسة د/ محمود فهمى حجازى [الأسس اللغوية لعلم المصطلح] ،.و د/ على القاسمى [مقدمة في علم المصطلح] ، ودراسة د/ عبد القاهر الفاس الفهرى [اللسانيات واللغة العربية] ، لكن المصطلحات العربية ذاتها لم تحظ بمثل هذا الاهتمام أو البحث في مدلولها ، ومدى مطابقة المصطلح لدلالة الباب النحوى الصرفي واستعمالاته ؛ إذ لم تناقش المصطلحات في أبوابها واستعمالات مكونات اللغة التي وضعت لها .

وبهذا يكون الدرس اللغوي الحديث قد ركز على ما يستجد من مصطلحات ولم يحاول إعادة النظر فيما استعمل من مصطلحات عربية ، وتم تداوله في كتب اللغة والنحو والتصريف (١٩) .

[هـ] مشكلة البحث :

ويبدو أن التسمية مرتبطة باقتران هذا الباب بباب أسماء الأصوات ، ولكن مصطلح الأصوات عام ويقتضي تخصيصه إضافة مصطلح أسماء إليه فـ " غاق" اسم صوت للغراب ، ولكن الأمر يختلف بالنسبة للأفعال فمصطلح " أفعال " قد خص بهذه التسمية من بين أقسام الكلام .

فالكلمة على ما يعرفها اللغويون العرب به ، تتمثل في : " اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى ، وهذا التعريف مركب من أربعة قيود ، فالقيد الأول كونه لفظاً ، والثاني كونه مفرداً ، والثالث كونه دالاً وهو احتراز عن المهملات ، والرابع كونه دالاً بالاصطلاح (٢٠) .

ومن الشائع بين الدارسين أنها هي الوحدة الدلالية الصغرى في الدرس اللغوي العربى ، وتحتاج هذه المسألة إلى مناقشة نظراً إلى أن تراثنا اللغوي قد

أفاد أن الكلمة قد تكون ذات دلالات عدة ، وقد قدموا نصوصاً تكشف عن رصدهم لما ترجع إليه الدلالات المتعددة للكلمة الواحدة من دوال ، مثل الوزن الصرفي ، والعلامة الصرفية ، والعلامة الإعرابية ، إلا أنهم سرعان ما يتحللون من هذا النهج ... ، فلا يوفون هذه المسألة حقها من البحث ، ولا يستكملون صورتها في ذهن الدارس ، فيأخذون في تقسيم ما يتألف منه الكلام من ألفاظ ، ويدرسون كل قسم من تلك الأقسام الثلاثة المشهورة على حدة درساً مفصلاً همه في الغالب اللفظ مفرداً ، وقلما تتجه عنايتهم إلى البحث في علاقات الكلمات بعضها ببعض عندما يتألف منها الكلام ، بل قلما نجدهم يبحثون في الجملة إلا من حيث موقعها من الإعراب .

لقد جاء استعمال مصطلح " أسماء أفعال " لعدم الخروج عن النمط المألوف في تقسيم الكلام إلى وحدات ثلاثة وجاء مصطلح " خالفة " محاولة للخروج عن النمط المألوف خصوصاً أن هذا النهج معهود من الأندلسيين كتجربة " ابن مضاء " في أصول النحو و " ابن مالك " في استعماله المنظومة النحوية .

إن النحاة القدامى الذين حاولوا أن يفلتوا من إسار النظر العقلي ومقولاته ونتائجه أبو جعفر أحمد بن صابر الذي ذهب إلى أن في الكلمة العربية نوعاً رابعاً ليس اسماً ولا فصلاً ولا حرفاً ، أطلق عليه مصطلح " الخالفة " ومرد اعتبار هذا النمط من الكلمات نوعاً مستقلاً مراعاة الخصائص التي تميزها عنده عن كل من الأسماء والأفعال معاً، بحيث يعد إطلاق أي منهما عليها إهداراً لهذه الخصائص وتجاهلاً لها .

وهذه الكلمات تشبه الأفعال من بعض الوجوه وتشبه الأسماء من بعض الوجوه أيضاً . أما بالنسبة للشبه بينها وبين الأفعال فيتجلى في أمرين ، الأولى : الدلالة على ما تدل عليه الأفعال من أمر ونهى ، مع اقترانها بالزمان الخاص . والثاني : عملها عمل الأفعال ، سواء في اكتفائها بمرفوع أم في حاجتها بعده إلى منصوب .

وأما التشابه مع الأسماء فيظهر في أمرين أيضاً ، أولهما : حكاية بنائها إذا نُقلت إلى العلمية وسمي بها وفي آخرها الراء نحو : خَضَار ، سَفَار ، فهي مبنية نظراً ؛ لأنها اسم منقول فبقى على بنائه ولم يعرب ، ولو كان فعلاً لوجب إذا نقل إلى العلمية أن يعرب ، نحو : " تغلب ، اضرب " . وثانيها : أنها تنون للتفرقة بين المعرفة والنكرة ، فإنك إذا قلت مثلاً " صهْ " بدون تنوين ، كانت معرفة ، وأما حين تنون فتقول " صهٍ " تكون نكرة .

إزاء هذه الصور من التشابه رأى أبو جعفر بن صابر أنه لا مفر من اعتبار هذه الكلمات نوعاً مستقلاً من الكلمات العربية يتميز بوجود بعض خصائص الأسماء فيه وقبول بعض علاماتها في الوقت نفسه الذي توجد بعض خواص الأفعال به دون أن تقبل أي منها شيئاً من علاماتها (٢١) .

بيد أن جمهور النحاة العرب ملتزمون بالمنطق العقلى الذي أسلمهم إلى القول بالتقسيم الثلاثي - لم يجدوا مناصاً من محاولة إدماج هذا النوع من الكلمات في أحد الأقسام الثلاثة ، فمنهم من ذهب إلى القول بأنها أفعال رعاية لما بينها وبين الأفعال من شبه ، مغفلين عدداً من العناصر التي لا سبيل في التحليل الموضوعي إلى إغفالها وفي طليعتها :

[١] صور التشابه التي تجمع بين هذه الكلمات والأسماء .

[٢] عدم قبول هذه الكلمات أياً من علامات الأفعال .

[٣] اختلاف النسق في استخدام هذه الكلمات واستخدام الأفعال ؛ إذ يجب أن تلحق بالأفعال الضمائر في حالة الإسناد ، في حين لا تلحق الضمائر هذه الكلمات وإنما تلزم حالة واحدة إفراداً وتثنية وجمعاً .

ومنهم من لجأ - للخلاص من هذه المآخذ - إلى تقرير اسمية هذه الكلمات ، مراعاة لما بينها والأسماء من علاقات بيد أنهم بدورهم وقعوا في عدد من الأخطاء منها :

[١] إهمال صور التشابه التي بينها وبين الأفعال .

[٢] التناقض مع الأسس النظرية التي قال بها النحاة في التقسيم ، فإن هـذه الكلمات لا تدل على " ذوات " بل تتضمن أحداثاً ، ولا يخبر عنـــها ، بـل يخبر بها،وليست مفردة الدلالة ، بل مزدوجة إذ تدل على حدث وزمن معاً.

وكما اضطر هؤلاء النحاة إلى تجاوز الواقع اللغوي برفض الاعتراف بقسم رابع تحت إلحاح المقولات المنطقية اضطروا أيضاً إلى التناقض مع المنهج العقلى بقولهم باصطلاحهم " اسم الفعل " الذي وضعوه للدلالة على هذا النمط من الكلمات ، حيث يتسم هذا الموقف بالتناقض [٢٢] .

إن اختيار المصطلحات أو إعادة تعريفها ينبغي أن تتم إذا ما وجدت فـــائدة في ذلك بدرجة عالية من الحذر .

ويشترط الباحثون في المصطلح أن يستعمل للإشارة إلى مدلـــول واحـــد . ولاشك أن هذا أدعى إلى الدقة وأدنى إلى الوضوح وأقرب إلى القصد في التعبـــير ، غير أن ما نراه في مجال البحث اللغوي قديماً وحديثاً يخـــالف هــذا الشـــرط ، ومصطلح " المفرد " في النحو العربي يستخدم في باب من أبوابه للإشـــارة إلـــى الواحد أي ما يقابل المثنى والجمع ، وفي باب آخر للإشارة إلى ما ليس جملـــة أو شبه جملة ومصطلح الحرف يستعمل أحياناً ليدل على الكلمة .

وأحياناً ليدل على قسم بعينه من أقسام الكلام ، وتستعمل كذلك للإشارة إلـى وحدة من وحدات النظام الصوتى أو الإملائى في العربية كالهمزة والباء والتـــاء ، وغيرها مما يعرف بحروف المعجم .

وقد أحسّ النحاة بخطورة هذا المسلك فاضطروا إلى أن يقولوا : المفرد في باب كذا هو كذا وفي باب كذا هو كذا ، واضطروا إلى أن يخصصوا المصطلـــح بوصف أو إضافة ، ولكن هذا أو ذاك كان على حساب الاقتصاد في العبارة وهـو من شروط الاصطلاح حتى يسهل استعماله ويتيسر تداوله .

ومع ذلك فقد بقيت المشكلة قائمة حين يستعمل المصطلح مجرداً عن تحديد استعماله بعلم بعينه أو في باب خاص أو عند قوم بأنفسهم أو حين يستعمل عارياً عن وصف أو إضافة .

والمنهج نفسه أولى بأن يُتَّبَع في مصطلح أسماء الأفعال [٢٣] .

[و] وسائل المعالجة :

اسم الفعل من ناحية الإفراد والتركيب نوعان ، الأول : اسم فعل مفرد أي غير مركب ومثاله " صه " أمر بمعنى : اسكت ، و " مه " أمر بمعنى : انكفِف ، أو اكفف ، و " نزال " : أمر بمعنى : انزل ، و " بله " أمر بمعنى : دع أو اترك ، و " حى " أمر بمعنى " أسرع أو استعجل [٢٤] .

فهذه الأسماء وأشباهها أسماء أفعال مفردة وكانت كذلك ولم تكن مركبة ؛ لأن كل اسم منها لم يتركب من كلمتين ، فكان كلمة واحدة مفردة .

الثاني : مركب وهو ما تركب من كلمتين تركيب مزج . وليس هناك فعل في العربية يسمى مركباً ، بل هناك مجموعة من الأفعال ناقصة التصرف تسهم مع الأفعال الأساسية في تحديد الزمن ، ولكنها لا تكون مع الفعل الرئيسي مركباً تلازمياً ، وهناك أسماء نادرة مركبة تركيباً مزجياً وهي ممنوعة من الصرف مثل " معدى كرب ، حضرموت ، بعلبك " وعلى هذا فإنه يجب أن توزع أسماء الأفعال مع كل قسم يشبهها من أقسام الكلام ، فإذا سمح النحاة لأنفسهم بأن يصنفوا باباً هو الممنوع من الصرف يضم مجموعة من كلمات اللغة من بينها المركب المزجى ، فكان يمكن أن تدخل أسماء الأفعال المركبة في طائفة المركبات مثل "حيهل " وإن اختلفت في إعرابها ، ولكن إفراد أسماء الأفعال بقسم خاص يؤكد وجهة نظر النحاة القدامى في أنهم ركزوا على العلامة الإعرابية أو الحالة الإعرابية للكلمة المدروسة ومدى إمكانية دخولها في باب نحوى أو صرفي ؛ فلأن أسماء الأفعال مبنية لم تدخل في المركبات المعربة ، فالممنوع من الصرف معرب

غير أن الفتحة تنوب عن الكسرة في حالة الجر ، كما أن بعض أسـماء الأفعـال منونة تنوين التنكير ، ولذلك لم يدخلوها في باب المعارف .

رجح بعض الباحثين أن يكون اسم الفعل قسماً مستقلاً [٢٥] ، ذلـك الأمـر الذي نبلوره في هذا البحث بمناقشة المصطلح وما ينطوي عليه من خصائص هـذه المكونات اللغوية والمعايير التي صنفت على أساسها والعلامات التي جمعت بينـها أقسام الكلام الأخرى .

واسم الفعل مبنى عند معظم النحويين بيد أنهم اختلفوا في سبب بنائه علـى الوجه التالي :

ذهب النحاة إلى أن اسم الفعل قد بنى لشبهه بالحرف فـي الاسـتعمال ؛ إذ يهمل فيما بعده نيابة عن الفعل ولا يعمل غيره فيه ، وكذلك بعض الحروف تعمـل فيما بعدها نائبة عن الفعل ولا تتأثر بالعوامل مثل " ليت ، ولعل " ونيابتهما عـن الفعل بمعنى تأديتهما لمعناه لا قيامهما مقامه فإن معنى " ليت " أتمنى ومعنى "لعل" الترجى، قال الصبَّان:"معنى نيابتهما عن الفعلين إفادتها معناهما لا أن الأصل ذكـو الفعلين فتركا وأقيم مقامهما الحرفان ، كما في نيابة حرف النداء عن " أدعو" [٢٦].

ومثل " ليت ، ولعل " سائر أخوات إن بكسر الهمزة وتشديد النـون فإنـها تؤثر فيما بعدها مؤدية معنى الفعل ولا تتأثر بالعوامل ، وفي الشـبه الاسـتعمال يكون الاسم نائباً عن الفعل ، أي عاملاً عمله ويكون مع ذلك غير متأثر بـالعوامل لا لفظاً ولا محلاً .

وأسماء الأفعال تلزم النيابة عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر هي بالعوامل فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل وهي أن وأخواتها فإنها تعمل عمل الفعـل ولا تتأثر بالعوامل [٢٧] .

وقد أفادت " إنّ " وأخواتها معاني الأفعال وعملت عملها فنصبت ورفعـت ، كما ينصب الفعل ويرفع مع المخالفة في تقديـم المنصـوب وتـأخير المرفـوع وتسميتهما . وليس تأويل " إن " وما بعدهما بمصدر معمول لما قبـل " أن " مـن

تأثر " أن " بما قبلها ، بل المتأثر هو المصدر المؤول فإذا قلت : " يعجبنى أنــــك مجتهد " لم تكن "أن" متأثرة بـــ " يعجب " ، بل المتأثر هو المصدر المؤول بــــــ " اجتهادك" ، ولهذا يعرب هذا المصدر فاعلاً ، كما أنك قلت مخبراً عن كلام تحدثت به ، وقلت : لعل الله ييسر الأمور فليست " لعل " هنا أيضاً متأثرة بـــ " قلـــت " ، بل المتأثر هو الجملة فهي في محل نصب مقول للقول ، ولهذا تعــــرب " لعــل " حرف ترج مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكذلك " أن " حرف توكيــد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكذلك إذا قلت " قـــــال أخـــى هيهات النجاح للمهملين " فإن " هيهات " اسم فعل ماض مبنى على الفتح لا محـــل له من الإعراب ، وليس متأثراً بـــ " قال " ، بل المتأثر الجملة بتمامها ؛ إذ هى في محل نصب مقول القول .

وقد بنى اسم الفعل هنا لشبهه بالحرف الشبه الاستعمالى من القائلين بذلـك.: الأخفش وابن مالك وسيبويه في أحد قولين نقلاً عنه وعن الفارسى ونسب للجمهور عند بعض النحاة (٢٨) .

ذهب بعض النحاة إلى أن سبب بناء اسم الفعل هو أن اســـم فعــل الأمــر متضمن لام الأمر ، واسم الفعل الماضي ، اسم الفعل المضارع محمــــولان فـــي بنائهما على اسم فعل الأمر ليطرد في البناء ، ولذا كان الاتجـــــاه إلـــى توظيــف مصطلح الأدوات في وصف سلوك هذه المكونات أقرب للاســـتعمال مـــن ناحيـــة ولطريقة النحاة في التناول من ناحية ثانية .

وقد عرف النحاة الفعل بأنه ما دل على حدث وزمن ودلالة علـــى الحــدث تأتى على اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة والمصدر اسم الحدث فما شــــاركه في مادة اشتقاقية كالفعل والصفة والميمات ، لابد أن يكون على صلة من نوع مـــا بمعنى الحدث كالدلالة على اقتران الحدث بالزمان أو على موصوف بـــالحدث أو على مكان الحدث أو زمانه أو آلته وينطلق الحل من عنصرين :١- ***العلامـــات*** ، ٢- ***التعريفات*** ، فاسم الفعل يقبل الإسناد ولكنه يشبه إلى حـــد كبــير الأدوات ، والأدوات أنواع تتنوع بتنوع بنيتها وعملها النحوى وسلوكها التركيبي ، وفي هـــذا

الإطار يجب النظر إلى أسماء الأفعال وفقاً لسلوكها في التراكيب المختلفة مسالك متعددة ليوقف عليها تحديد المصطلح فهي من جانب تسلك سلوك الأفعال كالمصادر والمشتقات ، فيصطلح لها شبيهات الأفعال ، كما أنها تدل على معنى الفعل والمبالغة فيه فيصبح لها مصطلح نظائر الأفعال .

إذ يدل اسم الفعل على حدث مقترن بزمن ، ولا يصلح للإخبار عنه ، ولكنه في الوقت نفسه - لا يقبل أى علامة من علامات الأفعال فأنت إذاً أمام نوعين من الكلمات : أحدهما ينطبق عليه تعريف الأفعال ولا يقبل علاماتها ، والآخر يقبل علامات الأسماء ولا ينطبق عليها تعريفها .

وهكذا تتضارب التعريفات والعلامات ، وهما الأسلوبان الوحيدان اللذان يحدد النحويون من خلالهما أنواع الكلمات . إن من المؤكد أن اللجوء إلى العلامات أكثر فائدة في التعريف إلى أنواع الكلمات من الوقوف على التعريفات لما تتضمنه العلامات من خصائص عملية تتسق مع الطبيعة اللغوية .

أما التعريفات فإنها تعتمد على مقومات تجريدية ومقولات بغية تكوين صورة ذهنية بيد أن صحة الصورة في مطابقتها لما تصوره تظل دائماً رهن القدرة على دقة تصوير العناصر المكونة لأجزائها ، ثم التنسيق بين هذه العناصر بحيث تنقل في مجموعها الصورة كلها ، بمعنى أن المقومات التجريدية يجب أن تعتمد على رؤية صحيحة للواقع اللغوي الذي يعبر عنه ، كما ينبغي أن تتصف المقولات المنطقية التي تصور تلك المقومات بالدقة في ترتيب عناصرها ومقولاتها .

ولو صح ذلك كله يبقى في النهاية أن يقال إن التعريف صياغة ذهنية ترسم صورة ذهنية ، فعنصر الرؤية الذاتية فيه واضح ابتداء ونهاية معاً . أما العلامات فإنها - على العكس من ذلك - تلتصق بالواقع اللغوي ، بحيث تبدأ منه ولا تنفصل عنه (٢٩) .

[ز] المنهج :

بين الوصف العلمي وإعادة الوصف اللغوي دأبت الدراسات اللغوية المعاصرة على اتخاذ شريحة محدودة من النصوص أو نص واحد بعينه لإمكانية تحليله والسيطرة على ظواهره لإمكانية التفسير بدقة والوصول إلى نتائج محددة وهذا الأمر يمكن أن يتبع في تحليل الجملة بصفة عامة أو تحليل نوعيها إلى اسمية وفعلية أو دراسة خصائص الزمن في الأفعال والمشتقات أو تحليل أبنية الأسماء أو فصيلتى الجنس والعدد ، ولكن هذا الأمر لا يستقيم في نص واحد عند دراسة ظواهر بعينها كوظائف الأدوات والحروف أو أسماء الأفعال ، فقد يحلل الباحث مجموعة كاملة من النصوص دون العثور على قسم من أقسام أسماء الأفعال ، ففي هذه الحالة لابد من الرجوع إلى الكتب العامة كدواوين الحماسة أو المختارات الشعرية أو النثرية أو المعاجم ، أو كتب النحو واللغة ، ففي كتب النحو واللغة وصف لمثل هذه الظواهر التي جمعها علماء العربية .

وما نصنعه في الدراسات المعاصرة إعادة وصف هذه المادة وتصنيفها ومناقشة قضاياها ، وهذا المكون اللغوي على سبيل المثال لا يستجيب للدراسات النصية أو التطبيقية لتوقف نمو هذه المكونات أو التوليد فيها من حيث البنية أو الدلالة .

[٢]-أ-المعايير :

رغب العلماء في وضع القواعد والتوقف عند الرسوم والحدود التي وضعوها لأقسام الكلام فصنعوا معايير مختلفة لتقسيم الكلام . وربما كان من أوضح الأمثلة على ذلك معالجة القواعد لأجزاء الكلام ، فقد وصلت إلينا مثلاً التعريفات لأجزاء الكلام التي تفهم أسماء الأفعال بمعايير مختلفة ومتعددة .

واستعمال معايير مختلفة غير ثابتة من هذا النوع لا يساعد على تحليل أو وصف دقيق ، فالأصل هنا أن تستعمل معايير واحدة في تقسيم الكلام إلى أجزائه ، وأن تستعمل جميع تلك الأجزاء ، وبعبارة أخرى : لم تقدم تلك القواعد صورة

وصفية متكاملة للغة ، ولا نظرية مترابطة لها ، بل قدمت بضع قوائم لتصريف الأسماء والأفعال وبضع إشارات لا تعين كثيراً على فهم النظام الذي تعمل تلك اللغة بموجبه .

إنّ أي محاولة لتصنيف المفردات في أقسام أو فروع ينبغي أن تقوم على أساس أوجه شبه تتحقق في كل ما يدخل في القسم المفترض من أفراد تميزه عما عداه ، ولهذا اشترط في تعريفه أن يكون جامعاً مانعاً .

لقد عرّف بعض النحاة الاسم فقال : إنه ما يدل على مسمى من ذات أو معنى ، وعرف الفعل أنه ما يدل على حدث وزمنه ، واعترض على هؤلاء بنحو " صهٍ ، وهيهات " وغيرهما ؛ لأنها تدل على حدث في زمن وإن عوملت معاملة الأسماء . ومن الواضح أنهم اعتمدوا في تعريفهما على معيارٍ هو المعنى الذي يدل كل منهما عليه (٣٠) .

وأدرك نحاة آخرون ما في التعريفين السابقين من قصور فوضعوا لكل من أقسام الكلام علامات تميزه عن غيره من الأقسام ، وكانوا في ذلك على طريق مستقيم (٣١) .

ولا ينبغي أن يصرفنا التراث القديم من المصطلحات عن محاولة وضع مصطلحات أخرى ربما تكون أكثر فائدة في دراسة خصائص الكلام العربي . فللأسماء خصائص ومسالك متميزة وكذلك الأفعال وتختلف أسماء الأفعال عن القسمين الأسماء والأفعال غير أن المصطلح يدل على جمعها بين خصائص الأسماء والأفعال مجتمعين .

أما الأسماء فإن البناء فرع ضئيل فيها ، وما يبني منها لا يستحق أن ينعت بالاسمية على وجه التحقيق ، وإنما هو في الأغلب أدوات لا تفترق عن حروف المعاني إلا قليلاً .

والحق أن النحاة القدامى لاحظوا هذا الأمر ونصوا عليه فقالوا : إن الاسم يبنى إذا أشبه الحرف .

وقسموا شبه الحرف أقساماً أربعة :

الأول : ما سموه بالشبه الوضعى ، وهم يعنون به أن تكون هيئة الاسم كهيئة الحرف من حيث كونه على حرف هجائي واحد أو حرفين ، مثل تاء الفاعل و " نا " ضمير المتكلمين ؛ لأن أقل الأصول في الأسماء ثلاثة أحرف .

الثاني: الشبه المعنوى ، وهو أن يكون الاسم دالاً على معنى من حقه أن يؤدي بحرف من حروف المعاني كالاستفهام والإشارة والشرط والموصولية .

الثالث: أن ينوب الاسم عن الفعل دون أن يكون قابلاً للتأثر بالعوامل وتلك هي أسماء الأفعال كـ " رويد ، وشتان ، وأف ، وإليك ، وعليك " .

الرابع: أن يكون مفتقراً إلى غيره في أداء معناه ، كافتقار الحرف افتقاراً أصيلاً لازماً غير عارض ، ومثال ذلك : الاسم الموصول الذي لا يتم معناه بحال من الأحوال إلا بجملة الصلة ، كما أن الحرف لا يمكن أن يؤدي معناه إلا إذا دخل على كلمة أخرى " اسم أو فعل " فأدى معناه فيها .

ونستخلص من كلامهم هذا أن الأسماء المبنية أسماء أشبهت في كثير من صفاتها واستعمالاتها واحداً من اثنين : إما الحرف وإما الفعل ، وكلاهما مبني ، فاستحقت من أجل ذلك أن تكون مبنية .

وقد اختلف النحويون في أمر المركب المبدوء باسم الفعل (٣٢) على المستوى الصرفي فقال جمهور البصريين : هو اسم حقيقة ومدلوله لفظ الفعل ، وقيل مدلوله الحدث والزمان كالفعل ، لكن بالوضع ، وقيل مدلوله المصدر ، وقال بعض البصريين إنه فعل استعمل استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنه فعل حقيقة ، وقيل استعماله في الظرف والمصدر فهو باق على اسميته كـ " دونك ، ورويد " في قولنا: " دونك الكتاب ، ورويد المهمل " ، وقيل : هو قسم برأسه(٣٣) .

لقد دارت الأسس المنهجية للمذهب البصري على النحو الآتي :

- دراسة النحو عندهم تحليلية لا تركيبية ، أي أنها تعني بمكونات التركيب أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه (٣٤) .

- الكلمة وحدة الجملة ؛ لأنها بحكم تعريفها لفظ مفرد ، وبحكم دلالتها تدل على معنى مفرد ، ويبدو أن فكرة الإفراد هذه هي التي أعانت على بناء الجملة على الكلمات دون غيرها من وحدات التحليل ، أضف إلى ذلك أنها صيغة مفردة وأن اللواحق والزوائد تلصق بها ، وأن ظاهرة الإعراب ترتبط بها ، ثم إن الكلمة يمكن تقديمها وتأخيرها ، ويمكن أن تضام الكلمات الأخرى أو تنفصل عنها ، وبذلك يتحقق وجودها النظرى باعتبارها وحدة تحليلية .

- والكلمة عندهم أقسام ثلاثة : " اسم ، وفعل ، وحرف " ، وهذا التقسيم مبني على أساسين معنوى ومبنوى ، فأما من حيث المعنى فالاسم ما دل على مسمى ، والفعل ما دل على حدث وزمن ، والحرف ما دل على معنى في غيره .

ثم كشفوا عن المعرب والمبنى من هذه الأقسام يبنوا بعض المعاني الوظيفية ، كالإفراد والتثنية والجمع ، والتكلم والحضور والغيبة ، وكالصرف وعدمه والعلامة الإعرابية (٣٥) .

وللأسماء أنواع من حيث الجمود والاشتقاق والعلاقات التي تؤلفها في الكلام العربي التي تختلف في خصائصها وسلوكها عن أسماء الأفعال ، وهناك من الأسماء النكرة والمعرفة ، ولكل مواقعه النحوية وبينهما النكرة المخصّصة ، والاسم المعرف بأل الجنسية .

وهناك الاسم الجامد والآخر المشتق ، وبينهما الجامد المؤول بالمشتق ، والأخيران يحملان خصائص فعلية متفاوتة تؤثر على سلوكهما التركيبي ، وما استقر عليه تقسيم الكلمة في النحو العربي إلى " اسم وفعل وحرف " قد أضاف إليه أحمد بن صابر مصطلحاً رابعاً أسماه " الخالفة " وخصّ به أسماء الأفعال ، وهذا

الرأي لم يجد من ينتصر له ، بل لقي تسفيهاً وتجاهلاً من نحاة عصره ومن بعدهم ، وبعث د/ تمام حسان والدكتور فاضل مصطفى الساقي في مصطلح [الخالفة] وأطلقاه على أسماء الأفعال وأضافا إليها أسماء الأصوات وأفعال التعجب والمدح والذم وكان صنيعهما هذا في إطار إعادة النظر في تقسيم الكلمة في النحو العربي ؛ فقد رأيا أن اتخاذ الشكل والوظيفة معيارين مجتمعين لتقسيم الكلمة يؤدي إلى جعل الأقسام سبعة بدلاً من ثلاثة وهكذا التقيا مع ابن صابر في عدم الاقتناع بالأقسام الثلاثة ، وكذا دخول أسماء الأفعال تحت هذه الأقسام فاستعانا بمصطلح [الخالفة] في إطلاقه على أحد الأقسام السبعة .

وقد أدى البحث إلى التعرض إلى أنواع أسماء الأفعال من مشتقة ومرتجلة ومنقولة والكشف عن طبيعتها وتحديد انتماء كل قسم إلى ما يلائمه من أقسام الكلم (٣٦) .

وحين قَوِيَ النظر العقلي في مسائل النحو استخلص بعض النحاة نتيجة لقياس منطقي لا محصّلة لدرس مقارن شامل للكثير من اللغات : أنّ هذه الأقسام ليست خاصة باللغة العربية ، بل هي كذلك في جميع اللغات ؛ لأن أساس انحصار هذه الأقسام هو أنّها أنواع تنتمي إلى جنس واحد هو الكلمة ، ولأن الدليل الذي دلّ على هذه الأقسام عقلي ، صار سائغاً أن يكون الأمر عاماً في اللغات كافة ؛ لأن الأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات (٣٧) .

ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو من وجود خلاف حول اسمية هذه الكلمة أو فعليتها كـ " نعم ، وبئس " (٣٨) ، أو اقتراح تسمية جديدة لأسماء الأفعال .

وكما سمّى الفرّاء اسم الفاعل بالفعل الدائم (٣٩) ، أو زيادة نشرح شيئاً من معنى هذا القسم أو ذاك ، وكما اختلف النحويون في اسم الفعل على المستوى الصرفي اختلفوا فيه على المستوى التركيبي :أيعد هو ومعموله من قبيل المفردات أم من قبيل الجمل ؟ فذهب بعضهم إلى أن أسماءِ الأفعال وإن كان فيها ضمير تستقل به أسماء مفردة (٤٠) .

ومذهب جمهور النحويين أن اسم الفعل وفاعله من قبيل المركبات [٤١] ، وأن الإسناد في هذا النوع من المركبات إسناد أصلى مقصود ، ولذا يكون كلاماً أي جملة ، ولكن أمن قبيل الجملة الفعلية أم من قبيل الجملة الاسمية ؟ ذهب جمهورهم إلى أنه بمنزلة الجملة الفعلية وله الأحكام التي تختص بالجملة الفعلية كوقوعها " خبراً ، وصفة ، وصلة ، وحالاً " ، وكعدها جملة إنشائية إن دلت على طلب كاسم الفعل الماضي والمضارع ، وغير هذا مما تصلح له الجملة الفعلية بالضوابط والشروط الخاصة بكل حالة ، ثم قال بعضهم : إن اسم الفعل لا محل له من الإعراب ، وقال آخرون : إن اسم الفعل في محل نصب بفعل محذوف وجوباً موافق له في المعنى بناء على أن اسم الفعل موضع للحدث [٤٢] .

وذهب بعض النحويين إلى أن هذا المركب يُعدّ من قبيل الجمل الاسمية ، واسم الفعل في موضع رفع بالابتداء ، وأغنى مرفوعه عن الخبر .

والحقيقة أن اسم الفعل ومعموله الظاهر أو المقدر يعد نمطاً خاصاً من المركبات يختلف عن المركبات الفعلية والمركبات الاسمية والمركبات الوصفية ؛ إذ المركبات الفعلية قد تسبق بأدوات نفى أو طلب أو شرط ، والمركبات الاسمية قد تسبق باستفهام أو نفى أو ما يعرف بالحروف والأفعال الناسخة .

والمركبات الوصفية قد تسبق باستفهام أو نفي ، أما مركبات اسم الفعل فلا تقبل شيئاً من ذلك ، وهو مركب إسنادى ولو بقى على كلمة واحدة مثل " صهٍ ، ومهٍ ، وإيهٍ ... " إلخ .

ومن أبرز سمات هذا المركب ما يلي [٤٣] :

[١] لا يتقدم معمول اسم الفعل عليه ، خلافاً للكسائي .

[٢] لا يعمل اسم مضمراً كأن يحذف ويبقى عمله خلافاً لابن مالك [٤٤] .

[٣] لا يبرز مع اسم الفعل ضمير ، بل يستتر فيه مطلقاً ، فتقول " صهٍ " للمفرد ، والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً .

[٤] بعض أسماء الأفعال لا يستعمل إلا متصلاً بضمير المخاطب مثل "دونك الكتاب ، وعليكم أنفسكم " .

[٥] قد يكون فاعل اسم الفعل اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً كما في اسم الفعل الماضي مثل " هيهات السلام " فكلمة " السلام " فاعل ظاهر ،ومثل "السلام هيهات" ففاعل "هيهات" ضمير مستتر تقديره هو(٤٥).

[٦] قد يكون فاعل اسم الفعل ضميراً للمخاطب مستتر وجوباً كما في اسم فعل الأمر واسم الفعل المضارع ، ويجب أن يكون هذا الضمير مناسباً لفعل الأمر وللفعل المضارع الذي يكون اسم الفعل بمعناه مثل " أُفٍّ من الإهمال " ففاعل اسم الفعل " أف " ضمير مستتر وجوباً تقديره " أنا " كما تقول " أتضجر من الإهمال " ، ومثل " صه " بمعنى : اسكت ، فالفاعل ضمير مستتر تقديره " أنت " .

[٧] أسماء الأفعال تأخذ حكم الأفعال التي بمعناها ، من حيث التعدى واللزوم غالباً ، فتكون لازمة ، والفاعل ظاهر مثل " هيهات السلام ، وشتان الشرق والغرب " ؛ لأننا نقول : بعُد السلام ، وافترق الشرق والغرب ، كما تكون لازمة والفاعل مضمر مثل " نزالِ " ؛ لأنه بمعنى : انزل ، وتكون متعدية بنفسها تحتاج إلى مفعول به إذا كانت بمعنى فعل متعد بنفسه مثل " دراكِ زملاءك " ؛ لأنه بمعنى : أدرك زملاءك ، وتكون متعدية بحرف من حروف الجر إذا كانت بمعنى فعل متعد بحرف الجر مثل " حيهل " إذا كان بمعنى " عجّل " تعدى بالياء كما في الأثر المروى عن ابن مسعود : " إذا ذكر الضالحون فحيهلا عمر " أي فعجلوا بعمر ، وإذا كان " حيهلَ " بمعنى : " أَقْبِلْ " تعدى بعلى مثل " حيهل على الصلاة ، أي : أقبل على الصلاة ، وإذا كان " حيهل " بمعنى : ائت ، فيتعدى بنفسه كما في قولهم " حيهل الثريد " ، أي : ائت الثريد ، وغالباً ما يكون هذا المركب مستقلاً قائماً بنفسه ، وقد يشغل بعض منه المواقع الآتية :

١- الخبر مثل " السفر هيهات " .

٢- النعت مثل : عمر بن الخطاب حاكم هيهات أن يجود الزمان بمثله .

٣- الحال مثل : عاد المسافر وشتان ما بينهم : هذا مبتسم وذاك متجهم والآخر يبدو عليه الإعياء ، والصيغة : هي المبنى الصرفي للأسماء والأفعال والصفات وهي قرينة لفظية يقدمها علم الصرف للنحو [٤٦] وأمثلة هذه القرينة في بيان المعنى النحوى كثيرة . .

والحقيقة أن الأدوات بمفردها لا تكوّن مركبات وهذا وجه تخالف فيه أسماء الأفعال الأدوات ، ولكن بعض الأدوات خصوصاً أدوات الاستفهام والشرط وبعض الموصولات تستغل وظائف نحوية كتلك التي يستغلها اسم الفعل ، وهذا وجه من وجوه المشابهة في السلوك التركيبي ، والأمر الذي يتوقف عليه المشابهة أو المخالفة هو إمكانية دخول كل مكوّن من هذين المكونين في التركيب أو الاستقلال عنه بنفسه ، بحيث يكون له معنى يحسن السكوت عليه .

لقد نظر إلى النواسخ بوصفها أدوات من حيث الوظيفة ، وبوصفها أفعالاً من حيث الشكل [٤٧] ، وقد اتخذ التفاضل بين المنحى الشكلى للنواسخ والمنحى الوظيفي اتجاهاً يجمع بين المنحنيين ، كالقول:" إن ، عسى " ، لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل ... فصارت كـ " ليس في أنها بلفظ الماضي وينفى بها الحال .

ويتردد في هذا الاتجاه مصطلحا اللفظ والمعنى كالقول : إنها أفعال في اللفظ وليس بأفعال حقيقية وإنما تدل على الزمان فقط أو أفعال تجرى مجرى الأدوات [٤٨] .

لقد ذهب الدكتور أنيس إلى ضرورة رعاية أسس ثلاثة في تقسيم الكلمات وهي : " المعنى ، و الصيغة ، و وظيفة اللفظ في الكلام " ورأى أنه لا يصح الاكتفاء بأساس واحد منها ، بل يجب أن نقيس بها مجتمعة أجزاء الكلام ، وقرر أنه إذا روعيت تلك الأسس الثلاثة أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام ، وذهب إلى أن ثمة تقسيماً رباعياً أدق من تقسيم النحاة الأقدمين .

وجلي أن أهم ما قدمه الدكتور / أنيس في هذا التقسيم يتلخص في نقطتين:

الأولى: تقسيم الاسم ؛ الذي يعرفه النحاة العرب إلى قسمين ، حيث يسلك الضمائر ، وما يتفق معها أو يلتقي بها في الخصائص الأسلوبية في قسم مستقل .

الثانية: نقل الظروف من نطاق الاسمية إلى حيز الأدوات مع بقية الحروف ، وإذا كان من الممكن قبول الأولى بدعوى أن التقسيم لم يتضمن في جوهره غير التماس بعض السمات المشتركة في إطار ما يعرف بالأسماء عند النحاة .

فإن في الثانية نظراً لوجود فوارق أسلوبية لا سبيل إلى تجاهلها بين الظروف وبقية الأدوات . وقد أنتجت هذه المعايير أن يستقل مصطلح " خالفة " من ناحية وأن يندرج تحته أسماء الأفعال من ناحية أخرى ، على حين بقي مصطلح اسم الفعل كما هو دون بحث أو مناقشة .

[٢]-ب- العلامات:

لقد حدد سيبويه للذين جاءوا بعده الأسس التي قلّ خروجهم عنها ، ومنها هذه المسألة المتصلة بأقسام الكلام (٤٩) .

لقد أدرك النحاة العرب وجود بعض الخصائص اللغوية الشكلية والوظيفية التي يمكن بها التمييز بين كل نوع من تلك الأنواع ، وهي الخصائص التي آثر النحاة أن يضعوا لها مصطلح " العلامات " ، في مقابل " التعريفات " التي تعكس - عادة - الصورة الذهنية بخصائصها الفلسفية والمنطقية .

وقد توصل النحاة إلى عدد كبير من العلامات التي رأوا أنها قادرة على تمييز الأسماء والأفعال ، ومن ثم الحرف .

وأما الأمر الثاني فهو المشابهة ومنه مشابهة الاسم الفعل ، لا من حيث معناه ، ولا من حيث الفرعية المبهمة التي يقول بها النحاة القدامى ، ولكن من حيث تصرفه في التذكير والتأنيث والتعريف والإضافة تصرفاً يشبه تصرف الأفعال .

ذلك أن المألوف في الأسماء أن تؤنث بإلحاق تاء التأنيث بها ، والإبقاء على هيئتها الأولى دون تغيير في بنيتها مثل " خالد وخالدة ، وناصر وناصرة " ونحو ذلك . أما تصريف الاسم بحيث تتغير بنيته فأمر غريب عليه ، بل هو من خصائص الفعل وصفاته ، وهذا هو الذي يظن أنه شبه الفعل على وجه أدنى إلى الصواب وأكثر قبولاً .

وحيثما يمتنع التنوين ، وهو الدليل على تمكن الاسم من الاسمية ، يمتنع الخفض بالكسرة ؛ لأنه أيضاً دليل على ذلك التمكن (٥٠) .

ويبدو أن التنوين الذي يلحق بعض أسماء الأفعال قد وجه تفكير النحاة إلى عدِّها من الأسماء ، وعلى هذا قسموها إلى معارف ونكرات وجعلوا ما يلحقه التنوين نكرة وما لا يلحقه معرفة (٥١) .

وقسم النحاة تلك الألفاظ ثلاثة أقسام :

[١] ما يستعمل معرفة ونكرة ، وعلامة التنكير لحاق التنوين كما في إيهٍ وإيه .

[٢] وما لا يستعمل إلا معرفة نحو : " بله ، وآمين ، ونزال " .

[٣] وما التزم فيه التنكير نحو : " ويهاً ، وواهاً " (٥٢) .

وقالوا : إن معنى التنكير أو التعريف لا يتجه إلى الفعل الذي يعبر اسم الفعل عن معناه ، وإنما يتجه إلى المصدر أو الحدث المفهوم من اسم الفعل (٥٣) .

والتقسيم الذى ارتضاه معظم النحاة بجعل بعض أسماء الأفعال ملازماً للتعريف ، وبعض آخر ملازماً للتنكير ، وبعض ثالث صالحاً للتعريف والتنكير هذا التقسيم يأباه بعضهم ، فالرضى يرى " أنه ليس ترك التنوين في جميع أسماء الأفعال عندهم دليل التعريف، بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف (٥٤) ، ولم يؤيد النحاة هذا الرأى .

" وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ـ ما نون منها وما لم [illegible] تعريف علم الجنس (٥٥) . فقضية التعريف والتنكير ، وقضية التنوين ، وقضية التأنيث في صيغة " فَعَالِ " المشتقة مبنية على نسبة تلك الألفاظ إلى الأسماء .

وهذه الطائفة من الألفاظ لا يصح أن تندرج تحت قسم الأسماء من الكلمات ، بحكم البنية والصيغة وبحكم التركيب أي دخولها في الجمل .

لهذا فالتنوين له معنى وظيفي هو التعميم وعدم التعيين فيشبه التنوين الذي يلحق النكرة غير المقصودة في النداء نحو " يا رجل أقبل " والذي يلحق المصدر النائب عن فعل الأمر نحو " ضرباً زيداً " ؛ إذ المعنى " يا رجلاً أياً كان " و "ضرباً " أي نوع من الضرب ، وعلى ذلك يكون معنى " صهٍ " أمسك عن أي نوع من أنواع الكلام تحاوله ، فإذا أردت كلاماً معيناً أسكنت الهاء في الوصل ، وهذه المعاني التي يساق التنوين من أجلها هنا ليست شبيهة بتنوين التمكين الذي للأسماء المصروفة ، أي أنه لا يعد علامة من العلامات التي اعتمد عليها النحاة في تمييز أقسام الكلام من حيث الوظيفة وإن كان النطق والرسم واحداً .

فمن أسماء الأفعال ضرب لا يستعمل إلا نكرة منوناً نحو " إيهاً " في الكف ، فإنها لم ترد كما يقول ابن يعيش إلا منونة نكرة ، ونحو " ويهاً " للإغراء بالشيء ولم يأت عنهم إلا منكوراً ، ونحو " واهاً له ما أطيبه " للتعجب من طيب الشيء وحسنه ، ولا يستعمل إلا منكوراً منوناً (٥٦) .

وهكذا أسماء الأفعال بأنواعها الثلاثة " الماضي والمضارع والأمر " ووظيفة التنوين فيها هي التفرقة بين النكرة والمعرفة ، فما نُوّن من أسماء الأفعال كان عام الدلالة شائع الحدث ، وما لم ينوّن كان محدد الحدث مخصص الدلالة والقصد ، فإذا قلت : هيهات ، أف ، إيهٍ " منونة " تحقق التنكير بُعْداً ، وتضجراً ، ومصموتاً عنه ، وإذا أسقطت منها التنوين دلّت على بُعد بعينه ، وتضجر خاص ، وصمت عن شيء محدد .

ومفهوم التعريف هنا مفهوم خاص يحتاج إلى شيء زائد عن فَقْد التنوين حتى يتحقق لاسم الفعل إفادة التعيين والتحديد ، وقد يكون ذلك الشيء الزائد لغوياً يستمد من السياق ، وقد يكون غير لغوي يفهم من الموقف Context Of Situation .

وما قرره النحاة من أن التعريف في أسماء الأفعال يساوى أحد أمرين :

المصدر المحلى بأل المنتزع من الأفعال التي تساوى أسماء الأفعال لها في الحدث والزمن والعمل ، أو العلم الذي جُعِل اسم الفعل عنواناً عليه (٥٧) .

فللتعريف والتنكير أو التنوين دور في شرح المقام ، من حيث إن التنوين علامة من أنظمة علامات اللغة ، وقد ذهب بعض المحدثين (٥٨) إلى أن التنوين - كما هو موجود في اسم الفعل صهٍ ومهٍ ، والعلم المبنى مثل سيبويهٍ ، خالويهٍ - دال على شيء غير معين وعدم التنوين فيها دال على شيء معين ، وكلامه مبنى على كلام القدامى من النحاة عن تنوين هذا النوع من الكلمات ، وكما طُبِّق مفهوم النكرة على سيبويه ، خالويه ... إلخ ، وعلى صهٍ ، ومهٍ ، وإيهٍ ... إلخ ، يُطَبَّق على أمس ، وقبل، ويطبق - كما ذهب بن يعيش - على أحمد وإبراهيم [الممنوع من الصرف] استناداً إلى ذلك ، وبالقياس يمكن أن يطبق هذا الحكم أيضاً على العلم ، غير الممنوع من الصرف أيضاً ، فيُنَوّن إذا أريد به الشيوع مطلقاً وعدم التعيين والتحديد ، ويمتنع من التنوين مطلقاً عند دلالته على معين بالذكر أو القصد أو الإقبال ، قياساً على اسم الفعل ، والمنادى النكرة المقصودة ، الأسماء المبنية ، والأسماء الممنوعة من الصرف (٥٩) .

وهكذا يحكم عليها بأنها بين الإعراب والبناء مثل كثير من كلمات اللغة ، فإن أريد بها معرفة بنيت دون تنوين ، وإن أريد بها نكرة أعربت مع التنوين اعتماداً على حكمهم بجواز التعريف مع منع التنوين ، والتنكير مع التنوين ، والإعراب المقدر إن لم تظهر الحركة الإعرابية ، مع ملاحظة أنها لا تتأثر بما قبلها ، فيكون الحكم عليها بالإعراب أو البناء مستقلاً حسب دلالتها ، اتساقاً مع قواعد اللغة ، فالبناء مع التعريف دون تنوين ، والإعراب مع التنكير والتنوين ، وهذا التصور ليس غريباً على الاستعمال اللغوى ولا على القواعد اللغوية (٦٠) .

وفي إطار درس اسم الفعل القياسي وصنوغه على وزن " فَعَالِ " يرى أحد [illegible] أنه " إذا سمى بـــ " حَذَامِ " ونحوه مذكر لم يبن ، وهو كذلك ، بل يكـــون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ، ويجـــوز صرفـــه ؛ لأنه إنما كان مؤنثاً لإرادتك به ما عدل عنــــه ،فلمـــا زال العـــدل زال التـــأنيث بزواله"(٦١) معنى ذلك أن النحاة يقولون بإعراب الكلمة عند تحويلها إلى العلميـــة ، بل ويبيحون تنوينها ، ولا يخفى علينا ضعف التعريف في العلم - كما أكد النحـــاة القدامى والمحدثون كثيراً - بدليل جواز تنوين الكلمات وعدم اعتبار علته المنع من الصرف ، ولهذا يبقى الحكم ببنائها قوياً عندما تكون اسم فعل غير منقـــول ؛ لأن التعرف جاء بالقصد والتوجه وتحديد الدلالة ، فكان ذلك سبباً للبنـــاء ، فـــإذا مـــا غيرت إلى التعريف الأضعف أعربت .

أما الرأى الذي ذهب إلى " أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نوّن منها وما لم ينون " (٦٢) فهو رأى ليس صائباً ؛ إذ جمهور النحاة يؤكـــدون التنكـــير عنـــد التنوين ، كما أن السياقات اللغوية والاستعمال اللغوي يثبتان ذلك (٦٣) .

وما من مرة وقف التفسير النحوى أمام هذه الاعتراضـــات أو القضايـــا إلا والباحث يوشك أن يرى تعدد الصيغ اللغوية في داخـــل الـــتراكيب ، ويوشـــك أن يلمس " فردية " اللغة (٦٤) .

ومن أكثر المعايير دلالة على هذه الحقيقة : تلك التي يعتمد عليها في النحـــو العربي لتمييز الاسم عن قسميه من أنواع الكلم : الفعل والحرف وتسمى بعلامـــات الأسماء (٦٥) .

إن النظرة الدقيقة لهذه العلامات تكشف عن عدم اتساق مجموعـــها اتســـاقاً كاملاً مع التعريف الدلالى للاسم ؛ لأنها لا تنطبق على مجموعة الكلمات التاليـــة التي هي أسماء طبقاً لهذا التعريف : " هيهات ، وشتان ، وحيهل " .

كما توضح عدم اتساقها إفراداً مع التعريف نفسه فلا تنطبق إلا على بعـــض ما عُدّ من الناحية الدلالية اسماً .

وتوضح النظرة نفسها أن هذه العلامات لا تعمل باتساق وتضافر ، مما ينفى عنها صفة العلمية ، وأهلية الاستحقاق لاسم المعيار اللغوي بمعناه الدقيق والصحيح،فما ينطبق عليه بعضها لا يتفق تماماً مع ما ينطبق عليه بعضها الآخر.

أولاً: طبقاً للعلامة الأولى - الجر - لا تعد الأنواع التالية أسماء : الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة غير المثناة ، وأسماء الأفعال ، والظروف غير المتصرفة التي تلزم النصب على الظرفية .

ثانياً: طبقاً للعلامة الثانية - التنوين - تسمى أسماء الأنواع التالية فقط : الأعلام المنونة ، والصفات المصروفة ، وأسماء العموم من نحو " رجل ، يوم ، قبل " ، وبعد من الظروف غير المتصرفة ، وبعض أسماء الأفعال نحو " صه ، واها ، إيه ... إلى آخره " .

ثالثاً: لا تعد أنواع الكلم التالية أسماء اعتماداً على العلامة الثالثة النداء [٦٦] .

الضمائر ؛ لأن نداءها شاذ ، وأسماء الاستفهام والشرط وأسماء الأفعال ، والظروف غير المتصرفة بنوعيها .

رابعاً: العلامة الرابعة وهي أل - تخرج من الاسمية ما يلي : الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، والظروف غير المتصرفة ، وأسماء الأفعال .

خامساً: العلامة الخامسة : الإسناد ، ولا تخرج من نطاق الاسم إلا الظروف غير المتصرفة ، وأسماء الأفعال .

وهكذا نرى أن أسماء الأفعال لا تخضع للمعايير والعلامات التي وضعها النحاة لأقسام الكلام خضوعاً صارماً ، وإنما يخضع بعضها لبعض هذه العلامات ، ويخضع بعضها الآخر لعلامات أخرى ، بحيث إننا يجب ألا نجمعها في باب نحوى أو صرفي واحد ، كما أننا يمكن ألا نعدها قسماً مستقلاً من أقسام الكلام ، وإن كان لابد من التقسيم فإن باب الأدوات هو أنسب المواضع لهذه المكونات

اللغوية أو توزع على الأبواب النحوية والصرفية وفقاً لاتساقها وسلوكها في الكلام العربي مع مفردات هذه الأبواب .

فالتنوين في اسم الفعل ليس مقيساً ، بل هو مقتصر على السماع ، وعلى هذا لم ترد بعض أسماء الأفعال منونة ، فلا يجوز تنوينها ، ووردت بعض أسماء **الأفعال ملازمة للتنوين ، وورد بعضها منوناً** تارة وغير منون تارة أخرى ، يكون نكرة حال التنوين ومعرفة إذا خلا من التنوين .

ومما ورد غير منون في جميع الأحوال " نزال ، وآمين ، وهيهات ،وأوه " ، ومما ورد منوناً في جميع الأحوال : ويهاً ، وواهاً " ، ومما ورد منوناً تارة وغير منون تارة أخرى : صه ، وإيه ، وحيهل " (٦٧) .

وبهذا يختلف اسم الفعل عن الفعل الذي ناب عنه هذا الاسم في أن بعض أسماء الأفعال قد تنون والأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء لا تنون شأنها شأن الأفعال ، وذلك لأن التنوين مختص بالأسماء لا الأفعال .

ولهذا دخله التنوين المسمى بتنوين التنكير ، ولا يقتصر دخول هذا التنوين على الأسماء باسم الفعل ، بل يدخله ويدخل غيره من الأسماء المبنية كـ "سيبويه"(٦٨) .

ودلالة تنوين اسم الفعل على تنكيره قول الجمهور وذهب غير الجمهور كابن السكيت والجوهرى إلى أن التنوين اللاحق لبعض أسماء الأفعال ليس للتنكير ، بل هو دال على أن اسم الفعل الذي لحقه التنوين موصول بما بعده ، فإذا حذف هذا التنوين دل ذلك على أن اسم الفعل موقوف عليه .

وبهذا لا يكون تنوين اسم الفعل عند ابن السكيت والجوهرى تنوين تنكير ، بل هو تنوين تمكين في الأصل خرج عن معنى التمكين إلى إفادة أن الاسم الذي لحقه هذا التنوين موصول بما بعده ، فإذا خلا هذا الاسم من هذا التنوين أفاد ذلك أن هذا الاسم موقوف عليه (٦٩) .

ودعوى التفرقة بين اسم الفعل والفعل - على تقدير أن اسم الفعل اسم لمعنى الفعل بأن اسم الفعل على هذا يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بوضعه(٧٠) ، أما الفعل فيدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بصيغته - لأنه على هذا أيضاً لا يوجد فرق بينهما ؛ إذ المراد بوضع اسم الفعل الدال على الزمان : وضعه على هيئته التي هو عليها وهي صيغته في مادته ، فيكون لاسم الفعل مادة وصيغة ، كما أن للفعل مادة وصيغة ، فالمادة لاسم الفعل الأحرف التي تكون منها ، والصيغة له : الهيئة التي وضع عليها ، فمثلاً : مادة " هيهات " : الهاء والياء والهاء والألف والتاء ، أما صيغته فهي الهيئة التي تركبت عليها هذه الأحرف وتشكلت بها من تقديم حرف على آخر ومن فتح حرف وسكون آخر .

وبهذا يكون اسم الفعل دالاً على الحدث بمادته وعلى الزمان بصيغته أي بوضعه كما أن الفعل كذلك فلا يظهر الفرق ، قال الصبان : " قوله " لكن بالوضع " يعني المادة كالصبوح ولو عبر بها لكان أوضح " (٧١) .

ولو عبّر الصبان بالصيغة أو الهيئة لكان أحسن ؛ إذ المقصود من الوضع وضع المادة على الهيئة أو الصيغة والشكل الذي عليه اسم الفعل .

ولو كان اسم الفعل مدلوله المصدر وهو معنى " الفعل " اللغوي ما دل اسم الفعل على الزمان ؛ لأن المصدر لا يدل على الزمان ، ولما كان اسم الفعل دالاً على الزمان بصيغته أو هيئته أو وضعه كان ذلك دليلاً على ضعف القول بأن مدلول اسم الفعل المصدر ، وقوة القول بأن مدلوله لفظ الفعل ؛ إذ دلالة اسم الفعل على الزمان ظاهرة فمثلاً : " صه " لطلب السكوت في المستقبل بعد التكلم و "هيهات" للإخبار عن " البعد " في الماضي ، و " أف " للإخبار عن التضجر في الحال أو الاستقبال أو الماضي عند من لا يثبت إسم الفعل المضارع ، ولفظ الفعل يدل أيضاً على الزمان بصيغته وهيئته .

واسم الفعل يخالف الفعل في قبول علامات الأفعال سواء أكان اسم الفعل للأمر أم كان للماضي أم كان للمضارع ؛ إذ يختلف اسم الفعل الماضي عن الفعل الماضي في قبول علامتي الفعل الماضي ، وهما :

[١] الاتصال بتاء الفاعل :

فاسم الفعل الماضي لا يتصل بتاء الفاعل ، أما الفعل الماضي فيتصل بها . تقول في الفعل الماضى : " كتبت الدرس " بضم التاء للمتكلم وفتحها للمخاطب وكسرها للمخاطبة . ومن المضمومة قول الله تعالى : ﴿ ربّنا إنّي أسكنت من ذريتى بوادٍ غير ذى زرع عند بيتك المحرم﴾ (٧٢) ، ومن المفتوحة قوله جل شأنه : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم﴾ (٧٣)،ومن المكسورة قوله جل وعلا : ﴿ لقد جئت شيئاً فريّا ﴾ (٧٤).

فالتاء في " أسكنت " للمتكلم ، وفي " أنعمت " للمخاطب وهو المولى العزيز ، وفي " جئت " للمخاطبة وهي في جميع هذه الأفعال للفاعل .

ولا تلحق هذه التاء " هيهات " ولا " شتان " ، ولا غيرهما من أسماء الأفعال التي للماضى .

[٢] الاتصال بتاء التأنيث الساكنة :

اسم الفعل الماضى لا يتصل بتاء التأنيث الساكنة ، أما الفعل الماضى فيتصل بها تقول : " فازت الطالبة المجتهدة " وتقول : " نجحت فاطمة " .

ولا يضر تحريك هذه التاء لعارض اقتضى تحريكها مثل تحريكها بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين كما في المثال الأول ، وكما في قول المولى جل شأنه : ﴿ قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق﴾ (٧٥) ، وقد تحرك بالفتحة كما في قوله تعالى : ﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾ (٧٦) . وهذا التحريك عارض ، أما التحريك الأصلى لتاء التأنيث فغير مختص بالفعل الماضي ؛ لأن هذه التاء المتحركة قد تدخل أول المضارع مثل : " الفتاة تقوم بواجبها " وقد تدخل آخر الاسم إذا كانت حركتها إعراباً مثل : " فاطمة " و "جالسة " ، وقد تكون بناء مثل : " لا حول ولا قوة إلا بالله " . وقد تدخل آخر الحرف مثل : لات ، وربُّت ، وثمت " بضم الراء والثاء وتضعيف الباء والميم في " رُبَّت ، وثُمَّت " .

واسم الفعل الماضي لا يتصل بهذه التاء الساكنة [٧٧] ، فاختلف اسم الفعل الماضي عن الفعل الماضي في قبول علامتيه : تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة. قد لا يقبل الفعل الماضي إحدى هاتين العلامتين ، فلا يخرج عن الفعلية وذلك لأن عدم قبول ذلك قد يكون لعارض كما في " فعلى التعجب ، وخلا ، وعدا ، وحاشا أفعالاً ، وحبذا في المدح " ، فهذه الأفعال لا تلحقها تاء التأنيث الساكنة ولا تاء الفاعل لأمر عارض لا لذاتها وذلك أنها استعملت استعمال الأمثال والأمثال لا تغير [٧٨] .

وهكذا يتضح أن اسم الفعل الماضي يختلف عن الفعل الماضي في قبول علامتيه وهما : الاتصال بتاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة ، فاسم الفعل الماضي لا يتصل بهما ، والفعل يتصل بهما ، وهاتان التاءان جعلهما ابن مالك في ألفيته تاء واحدة على الإطلاق قاصداً تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة .

فالمقصود من التاء تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة ، قال ابن عقيل : " ميز ماضي الأفعال بالتاء " والمراد بها تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ " [٧٩] .

واسم الفعل المضارع يخالف الفعل المضارع في قبول علامته وهي دخول " لم " عليه ، فاسم الفعل المضارع لا تدخل عليه " لم " والمضارع تدخل عليه "لم" فتجزمه ، تقول في الفعل المضارع : " لم يهمل الطالب في واجبه " ، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ لم يلد ولم يولد و لم يكن له كفواً أحداً ﴾ [٨٠] ، فـ " يلد " مجزوم بـ " لم " ، وكذلك " يولد ، ويكن " .

ولا يتصل اسم الفعل المضارع : " أف " ولا " أوه " ولا غيرها بـ " لم " فكان بذلك مخالفاً للفعل المضارع . واسم فعل الأمر يتفق مع فعل الأمر في الدلالة على الطلب ، لكنه يختلف عنه في أنه لا يقبل علامة فعل الأمر وهو قبول نون التوكيد مع دلالته على الطلب [٨١] ، وعلى هذا تقول في فعل الأمر : " اكتبنّ الدرس يا على " بالنون المشددة أو المخففة ، ولا تلحقها باسم فعل الأمر : " صه " ولا " مه " ولا " نزال " ولا غير ذلك من أشباهها .

قال ابن عقيل : " صه وحيهل : اسمان وإن دلا على الأمر لعدم قبولهما نون التوكيد ، فلا تقول : " صهن " ولا " حيهلن " ، وإن كانت " صه " بمعنى : اسكت ، و " حيهل " بمعنى : أقبل ، فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو " اسكتن ، وأقبلن " . ولا يجوز ذلك في " صه ، وحيهل " [٨٢] .

وعلى هذا تكون علامة فعل الأمر هي : أن يدل على الطلب مع قبوله نون التوكيد ، قال الأشمونى : " علامة فعل الأمر مجموع شيئين : إفهام الكلمة الأمر اللغوي وهو الطلب وقبولها نون التوكيد " [٨٣] .

وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى أن الكلمة التي تدل على الطلب ولم تقبل نون التوكيد تكون اسما لا فعلا [٨٤] .

ولم يقيد كلمة " اسم " ؛ لأن ذلك يشمل اسم الفعل والمصدر النائب عن فعل الأمر فكلاهما يدل على الطلب مثل فعل الأمر ، لكن الاسمين لا يقبلان نون التوكيد .

لقد قرر النحاة أن هذه الألفاظ تنتمى إلى طائفة الأسماء ، وأنها تعمل عمل الفعل ، ومن هذين الأمرين معا بنو أحكاما خاصة بتلك الألفاظ تشمل أمورا تتعلق بالجانب الاسمى ، وأخرى تتعلق بالجانب الفعلى ، وهم الجانبان اللذان تتميز بهما هذه الكلمات في آن واحد ، ومع أن المصدر والصفات المشتقة لها هاتان الميزتان في تقرير النحاة أيضا ، نجد أن الأحكام الخاصة بأسماء الأفعال لا تنطبق إلا عليها ، وكأنما هي مصوغة من أجلها بشكل ضيق جدا وهذه الأحكام الخاصة تكاد تقعد ما لا تنطبق عليه قواعد الأسماء .

وأول هذه الأحكام بالنظر إلى الجانب الاسمي فيها هو جانب الإسناد ، ومن المبادئ الأولى في تعريف الاسم صلاحيته أن يكون مسندا إليه ، وهذه العلامة - أي الإسناد إليه - هي أنفع علاماته [٨٥] ، ولا نجد تركيبا يتضح فيه كون واحدا من هذه الألفاظ مسندا إليه ، بل إن المثال " هيهات العقيق " [٨٦] ، وقد مثل به ابن هشام للجملة الاسمية أي التي صدرها اسم [٨٧]- لا يتضح فيه إسناد "العقيق" إلى "

هيهات " ، وربما كان العكس أقرب ، فيكون " العقيق " هو المسند إليه ، وعلى هذا لا يكون " هيهات " هو المبتدأ ، وهذا ما ارتآه الرضى وهو أن اسم الفعل لا يصح أن يكون مبتدأ " فإنه لا معنى للاسمية فيه " (٨٨) .

ولقد بلغ الأمر حد النص على منع أسماء الأفعال من أن تقع مسنداً إليها ، فقد قدم السيوطي تقسيماً للأسماء في الإسناد على أربعة أقسام :

[١] قسم يسند ويسند إليه وهو الغالب .

[٢] وقسم لا يسند ولا يسند إليه كالظروف والمصادر التي لا تتصرف والأسماء الملازمة للنداء .

[٣ وقسم يسند ولا يسند إليه كأسماء الأفعال .

[٤] وقسم يسند إليه ولا يسند كالتاء من " ضربت " (٨٩) .

والقسم الثالث الذي مثل له السيوطي بأسماء الأفعال مستعملاً كاف التشبيه لا ينطبق إلا على أسماء الأفعال .

وقد لخص السيوطي نفسه هذه القاعدة بقوله : " لا يسند إليها فتكون مبتدأة ولا فاعلة ولا يخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة ، وأما قول زهير بن أبي سلمى :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا . دعيت نزال ولج في الذعر (٩٠)

فمن الإسناد اللفظي (٩١) ، وقال في أول أحكامها : " وحكمها غالباً في التعدى واللزوم وغيرهما - كإظهار فاعلها وإضماره - حكم موافقها معنى ، لكن لا يبرز معها ضمير (٩٢) .

فالواضح ههنا أنها تعامل معاملة الأفعال من حيث احتياجها إلى فاعل - أي مسند إليه - يتأخر عنها ، وقد يكون ظاهراً - مع " هيهات ، وشتان ، وسرعان ، ووشكان ، وبطآن " - ومضمراً مع غيرها .

وعلى هذا يتكون من اسم الفعل وما أنسد هو إليه جملة ، وهذا ما يذهب إليه النحاة (٩٣) . ويخالف اسم الفعل الفعل الذي ناب عنه هذا الاسم في عدم بروز الضمير مع اسم الفعل ، الفاعل المضمر لا يبرز مع اسم الفعل أي لا تتصل ضمائر الرفع البارزة باسم الفعل على الراجح ؛ إذ لا تتصل به ألف الاثنين ، ولا واو الجماعة ، ولا ياء المخاطبة ، ولا نون النسوة ، ولا تاء الفاعل ، ولا "نا" الفاعلين ، لكن هذه الضمائر تتصل بالفعل الذي ناب عنه هذا الاسم .

ولهذا تقول: " صه " للواحد والواحدة والمثنى والجمع وتقول كذلك "هيهات" للواحد والواحدة والمثنى والجمع دون أن يبرز مع الاسمين ونظائرهما ضمير .

أما الفعل " اسكت " ونظائره من الأفعال التي تنوب عنها أسماء أفعال فضمير الفاعل يمكن أن يبرز معه تقول : " اسكتا " و " اسكتوا " و " اسكتى " و "اسكتن" وتقول أيضاً : " بعدت عن الشر " بإسناد الفعل " بعد " إلى الفاعل المضمر البارز وهو تاء المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة .

كما تقول :" بعدنا عن الشر " بإسناد الفعل إلى " نا " وهو ضمير بارز للمتكلمين أو المتكلم المعظم نفسه .

وتقول : " الطالبان بعدا عن الشر " و " الطلاب بعدوا عن الشر " و "الطالبات بعدن عن الشر " .. بإبراز ضمير الفاعل متصلاً بالفعل وهو ألف الاثنين في المثال الأول ، وواو الجماعة في المثال الثاني ، ونون النسوة في المثال الثالث .

وهكذا يتضح أن اسم الفعل يخالف الفعل في عدم بروز الضمير أو بروزه ، فلا يبرز ضمير الفاعل مع اسم الفعل ، لكنه يبرز مع الفعل الذي ناب عنه هذا الاسم . يستوى في هذا ضمير الرفع الساكن - مثل ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة - وضمير الرفع المتحرك مثل تاء الفاعل و "نا " الفاعلين ونون النسوة (٩٤) .

وبالرغم من شبه صيغة " فعال " بالمصادر ، والظروف ، وأحرف الجر المنقولة إلى أصولها ، و "شتان ، وسرعان ، ووشكان ، وبطآن " إلى المصادر ، وبقية الألفاظ إلى عناصر إشارية أو أصوات معبرة - مع هذا يبقى التعبير بهذه الألفاظ مشتملاً على جملة ، فالمصادر نائبة عن الأفعال ، والظروف وأحرف الجر متعلقة بأفعال مقدرة ، وأما بقية الألفاظ مثل : " أف ، وصه ، ومه ، وإيه " فليس في ألفاظها جملة ، بل تؤدى ما تؤديه أحرف الجواب : " نعم ، ولا ، وبلى ، وأجل " من دلالة على جملة محذوفة (٩٥) ، إلا إذا قبلنا الرأى الذي يذهب إليه بعصر الدراسين المعاصرين من أن الجملة قد تكون من ركن واحد ، وأن هذا الركن الواحد يؤدي معنى كاملاً يكتفى بنفسه (٩٦) ، وأن الجملة قد تفيد دون وجود ركنين فيها " لأن الفائدة ترتبط أوثق الارتباط بالموقف اللغوي " (٩٧) ، وواضح أن كثيراً من أسماء الأفعال شديد الارتباط بالمواقف الانفعالية التي قد يكفى فيها جمل غير تامة ، أو ما يمكن أن يسمى " ما دون الجملة Semi – Sentence " وهو " التركيب الذي يمكن أن يرد إلى عدد غير معين من الجمل كل واحدة يصح أن تكون تفسيراً له " (٩٨) .

وإذا طبقنا هذا التعريف على " صه " مثلاً فإنها قد تعنى : اسكت ، أو لا تتكلم ، أو : كف عن هذا الحديث ، أو : لا تنطق أي كلمة ... إلخ ، فكل جملة من هذه الجمل وغيرها صالحة لتفسير معنى " صه " .

وعد ابن جنى " صه ، ومه " في معنى الجملة قال : " وأما [القول] فأصله أنه كل لفظ هذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً ، فالتام هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان في معناها من نحو : صه ، وإيه " (٩٩) .

ولابن يعيش رأى في عدم اعتبار هذه الكلمات جملاً ، يقول : " واعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حدة في الفعل ، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة ، وليست هذه الأسماء كذلك ، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حده في اسم الفاعل واسم المفعول والظرف (١٠٠) .

واسم الفعل " حيهل " قد يتعدى بنفسه فيكون معناه " ائت " تقول : " حيهل الثريد " أي : ائت الثريد " ، وقد يتعدى بحرف الجر " على " فيكون معناه : أقبل ، تقول : " حيهل على زيد " ، أي : أقبل على زيد . وقد يتعدى بحرف الجر "إلى" فيكون معناه : أسرع ، تقول : " حيهل إلى الثريد " أي : أسرع إلى الثريد ، وقد يتعدى بالباء فيكون معناه : أسرع أيضاً ، ومن ذلك الحديث الشريف : " إذا ذكِرَ الصالِحُون فحيهل بِعُمَر " [١٠١] ، أي : أسرع بذكر عمر ، فهو من أهل هذه الصفة ، قال السيوطي : " تستعمل بمعنى قدم نحو " حيهل الثريد " ، وبمعنى : عجل متعد بالباء نحو " حيهل بكذا " ،و بـ " إلى " نحو " حيهل إلى كذا " وبمعنى : أقبل ، فيتعدى بـ " على " نحو " حيهل على كذا " [١٠٢] ، وهذه خصيصة تتفق فيها أسماء الأفعال مع الأفعال ؛ إذ من سمات الفعل علاقته بحرف الجر التي تغير دلالته بتغير هذا الحرف من ناحية أو تعدى الفعل بنفسه من ناحية أخرى ، بينما قلّ الاتساع في أسماء الأفعال خصوصاً في السمة التي شابهت فيها الأفعال أو أدت معانيها وهي الزمن ، غير أن هذه السمة تتحقق في عدد محدود من أسماء الأفعال دون سائرها مما لا يعطي للنحاة شرعية تعميم المصطلح بما ينطوي عليه من سمات وحدود ومعايير وعلامات .

لم يخضع النحاة لما يسلم إليه التحليل اللغوي من نتائج ، وإنما حاولوا بدلاً من ذلك أن يفرض على هذا التحليل الوصول إلى نتائج تتجافى - على نحو أو آخر - مع الواقع اللغوي . فإن الأساس الذي يجب أن يستند إليه تقسيم الأفعال في العربية ليس دلالاتها الزمنية ؛ إذ إنها من هذه الناحية طيعة تقبل ما يعطيه لها السياق من أزمنة ، وإنما يجب أن يكون العلامات الخاصة التي تميز كل نوع من أنواع الأفعال ؛ إذ إن هذه العلامات - وحدها - هي أكثر المقاييس الموضوعية اطراداً في الوقوف على هذه الأنواع .

[ج] الصيغة :

اسم الفعل ليس له صيغة تميزه كصيغ الأفعال والأسماء التي حددها النحاة سيبويه والخالفون ، لكن تشترك بعض مفرداتها مع الأسماء أو المصادر في

صيغتها، ولكن ليس معنى ذلك أن اسم الفعل له صيغة مستقلة تميزه،ولكنها ظاهرة تتسم بها العربية وهي أداء المبنى لأكثر من وظيفة أو معنى ، ومجموعة من صيغ الأسماء تؤدي وظائف ومعاني هي من اختصاص الأسماء في الاستعمال ، لكن الدرس النحوي واللغوي جمع مفرداتها تحت باب واحد هو باب أسماء الأفعال .

وقد يشترك اسم الفعل مع بعض الأسماء الأخر في الوزن والصيغة كاشتراكه في وزن " فعال " – بفتح ففتح ممدود فكسر – مع بعض الأعلام الشخصية مثل " نزال " و " قطام " ، فالأول : اسم فعل أمر بمعنى " انزل " والثاني : اسم امرأة ، و " سجاح " [١٠٣] .

ويشترك أيضاً اسم الفعل في هذا الوزن مع الصفات المؤنثة التي بوزن " فعال " في النداء وغيره ، فمنها في النداء فساق " و " غدار " و " خبـات " ، و " لكاع " تقول : يا فساق " و " يا غدار " ، و " يا خباث " ، و " يا لكاع " .

ومنها في غير النداء: " حلاف للمنية ، ويقال لها أيضاً : " جباذ " ؛ لأنها تجبذ الشيء إليها ، ومنها : " كلاح ".و " أزام " و " جذاغ " للسنة المجدبة وفيها من الأزمات والشدائد والجدع والقطع والذهاب بالمال ما فيها ، ومنها " حناذ " للشمس من الحنذ ، ومنه قوله تعالى :﴿ فما لبث أن جاء بعجل حنيذ ﴾ [١٠٤] .

وقد يشترك اسم الفعل مع المصدر في لفظ واحد يستعمل تارة اسم فعل وتارة أخرى مصدراً [١٠٥] ، وذلك مثل " رويد " ، فهذا اللفظ قد يستعمل اسم فعل أمر بمعنى " أمهل " في مثل قولك " رويد زيداً " بفتح دال " رويد " بناء ونصب " زيداً " ، وقد يستعمل مصدراً نائباً عن الفعل في مثل قولك " رويداً زيداً" بنصب " رويداً " على المفعولية المطلقة لفعل محذوف تقديره " أرود " ، وقد يضاف هذا المصدر إلى المفعول " زيداً " وهو مفعول الفعل المحذوف على الراجح فيقال " رويد زيد " بحذف التنوين للإضافة وجر " زيد " والفتحة في "رويد" هنا فتحة نصب .

ومما يشترك فيه اسم الفعل والمصدر من اللفظ الواحـــد : " بلـــه " فقـد يستعمل هذا اللفظ اسم فعل أمر بمعنى " اترك " في مثل قولك " بله زيداً " - بفتـح الهاء فتحة بناء - وزيداً مفعوله ، وقد يستعمل مصدراً في مثل قولك " بلها زيـداً " بفتح الهاء منونة على المفعولية المطلقة لفعل محذوف من معنـى هـذا المصـدر تقديره " اترك " و " زيداً " مفعول الفعل المحذوف على الراجح .

وقد يحذف تنوين هذا المصدر عند إضافته لهذا المفعول فيقال " بله زيـد " وتبقى فتحة النصب على الهاء" . وقد بدا الاضطراب في تناول القدامى لأسـماء الأفعال شبهاً بين الأفعال وأسماء الأفعال ، من حيث المعنى والزمن بالرغم مـن أنهم اعتمدوا في تصنيف الأفعال إلى أزمنة مختلفة على الأبنية وتصريفـها مـن ماضى إلى مضارع إلى أمر وأسماء الأفعال لا تتصرف أبنيتها ، بل هـي صيـغ ثابتة ، ومن هنا ينهدم الأساس الذي عقدوا على أساسه المشابهة .

أما المحدثون فلم يختلفوا عن القدامى في منهجهم بالرغم من تقدمهم للقدامى في الأساس الذي صنفوا على أساسه الزمن في الأفعال من ناحية واعتمادهم علـى عناصر السياق في تحديد الزمن من ناحية أخرى ، فقد ابتعدوا عن مصطلح أسماء الأفعال وتبنوا مصطلح [الخالفة] التي تضم عدداً من مكونات اللغة مـن بينـها أسماء الأفعال ، وكأنهم استبعدوا وجه الشبه بين الأفعال وأسماء الأفعال من حيـث التقارب في المعنى والعمل النحوى ، بالرغم من اختلاف المادة المعجميـة بيـن القسمين .

والمشبهات بالأفعال تعمل عملها وتدل على أي قسم زماني بفعل القرائـن باستثناء اسم الفعل الذي يدل على معنى مؤوله ، وقسمه الزماني فقـط والمشـبه بالفعل يمكن ان ينقسم إلى أنواع تتوقف على معايير الشبه ووجوهه ، الشبيه له في المعنى يسمى " أسماء أفعال " والشبيه له في العمل النحـوى يسـمى " مصـادر ومشتقات " ، أما الصيغة فلا شبيه للفعل في صيغته أو تصرفه ، وإلا ما سُمّى اسم الفعل بهذا الاسم ولا تميزت الأسماء والأدوات عنه .

وشبه الفعل من الأسماء المراد به الأسماء التي تشبه الأفعال في الدلالة على الحدث ، ولذا سمى " الأسماء المشبهة بالأفعال " ، و" الأسماء المتصلة بالأفعال أيضا " ، وهي تسعة أنواع : المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وصيغ المبالغة ، واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة " .

وقد ربط الصرفيون تصرف الفعل بالدلالة على الأزمنة ، ثم طبقوا هذا التقسيم على إسناد الأفعال ، وذلك في التقسيمات الأساسية أو بالأحرى التصاريف الأساسية أي الماضي والمضارع والأمر ، ولكنهم قسموا دلالات الأفعال على الزمن إلى ما هو أكثر من التصاريف الأساسية ، فدل المضارع على الحال والاستقبال ، كما أن الضمائر أثرت على أزمنة الأفعال فأصبح الدعاء يدل على الاستقبال وإن كان الفعل متصرفا في زمن الماضي مثل : " صلى الله عليه وسلم، رضى الله عنه ، وغفر الله له ، ... إلخ .

وهم يراعون دور الضمائر والسياق في تعدد أزمنة الصيغة الواحدة ، لكنهم عند التقعيد التزموا بالتصاريف الأساسية لمحاولة إخضاع الأفعال وتصاريفها للقياس ، ويبدو أن لأسماء الفعال دورا في هذا التقسيم أو التصريف ؛ لأن أسماء الأفعال لا تحظى بما تحظى به الأفعال من إمكانية دخول الضمائر عليها أو دخولها في كل السياقات التي يمكن أن يدخل فيها الفعل .

أما المصدر النائب عن فعله ،فخارج عن تعريف اسم الفعل بما يقال في التعريف من أن اسم الفعل لا يتأثر بالعوامل ، وكذلك كل ما يعمل عمل الفعل من الأسماء التي تتأثر بالعوامل من سائر المصادر وأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين وتتفق التعريفات في أن اسم الفعل لازم النيابة عن الفعل وتتفق التعريفات في أن اسم الفعل لا يتأثر بالعوامل ، وبهذا يخرج عن التعريف مما يتأثر بالعامل من الأسماء النائبة عن الفعل في المعنى والعمل كالمصدر النائب عن فعله واسم الفاعل واسم المفعول وغير ذلك ، فالمصدر الذي يعمل عمل الفعل - واسم الفاعل واسم المفعول لا يكون اسم فعل لتأثره بالعوامل الإعرابية .

ومن المصادر النائبة عن الفعل قولك " ضرباً زيداً " و " اكراماً خالداً " فالمصدران " ضرباً ، وإكراماً " نابا عن الفعل معنى وعمل عند بعضهم ونابا عنه معنى فقط عند بعضهم الآخر ؛ إذ " ضربا " نابَ عن اضرب ؛ لأن المعنى على ذلك ، و " إكراماً " ناب عن أكرم ، والمصدران كلاهما متأثر بالعامل فـ " ضربا " مفعول مطلق عمل فيه النصب الفعل المحذوف وجوباً والذي يقدر بـ "اضرِب" ، وكذلك " إكراماً " مفعول مطلق عمل فيه النصب الفعل المحذوف وجوباً تقديره : أكرم ، وهكذا كل مصدر ينوب عن فعله يكون متأثراً بهذا الفعل ، ولا يجمع بين المصدر والفعل ؛ لأنه يجمع بين النائب والمنوب عنه .

واسم الفعل قد يكون منقولاً من الظرف ، والظرف اسم وقد يكون منقولاً من الجار والمجرور ، والمجرور اسم . قال الرضي : " الذي حملهم على أن قالوا : إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معانى الأفعال أمر لفظى ، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال وأنها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين [١٠٦] في بعض . وظاهر كون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً . واسم الفعل قد يكون على حرفين أصالة مثل " صه ، ومه " ، والفعل لا يكون على حرفين أصالة .

واسم الفعل يختلف عن الفعل الذي ناب عنه هذا الاسم في أن اسم الفعل لا يتصرف تصرف الفعل ، إذ لا تختلف أبنية اسم الفعل باختلاف الأزمنة : الماضى والحاضر والمستقبل مع اتحاد المادة ؛ لأنه لا يصاغ اسم الفعل الماضى " هيهات " مثلاً ، وكذلك لا يصاغ اسم فعل أمر يدل على الزمن الذي يعد التكلم من هذه المادة التي أخذ منها الفعل تقول للزمن الماضي مع حدث السكوت : " سكت " وتقول للزمن الحاضر أو المستقبل مع هذا الحدث : " يسكت " وتقول للزمن الذي يطلب فيه هذا الحدث بعد التكلم " اسكت " [١٠٧] .

وأسماء الأفعال تشبه أبواب الإشارة والضمائر والموصولات ، فذلك أن ألفاظ تلك الأبواب ألفاظ محصورة معدودة خارجة عن النظام الصرفي الاشتقاقي المألوف ، فهي تتكون من عناصر إشارية تمثل جانباً بدائياً من جوانب ألفاظ اللغة.

وتعدد المعنى الوظيفي قد جاء بحسب الوضع ، ولكنّ هناك تعدداً آخر يأتي بسبب " النقل " وظاهرة " النقل " أوسع في اللغة ، مما قد يظن ، لقد اعترف النحاة بالنقل تحت أسماء مختلفة فغرفوه باسم النيابة في مواضع تختلف عما تقدم وربما أدخلوا بعض ظواهره تحت أسماء غير ذلك (١٠٨) .

والعناصر القابلة للتحول والتطور في اللغة هي المفردات ذات الصيغ [أى العناصر ذات الصيغ الاشتقاقية] وأن العناصر الأخرى التي لا تخضع للصياغة الاشتقاقية ، إنما هي مبان تنتمي إلى نظام اللغة فمعانيها وظيفية ، وصورها محفوظة مسموعة ؛ لأن هذه الصيغ محددة ، وقد أدى عدم تمام اسم الفعل من ناحية وعدم تصرفها من ناحية أخرى إلى قصور في وظائف أسماء الأفعال وعدم قابليتها للنمو أو التوليد .

كما أدى عدم إلف المستمع العربي لصيغ أسماء الأفعال إلى عدم استقرارها في النطق أو الاستعمال ، كما تعذر على المستمع معرفة معناها ، إلا إذا خصص لكل اسم فعل فعل يوضح معناه وكانت هذه هي مهمة نحاة العربية في كتبهم التي عرضت للظاهرة .

وقد أشار سيبويه إلى أن بعض التراكيب يمكن تفسيرها على أساس باب "أسماء الأفعال " ومن ذلك أن قولهم : " زيد فاضربه " لم يستقم أن تحمله على الابتداء ألا ترى أنك لو قلت : [زيد فمنطلق] لم يستقم ، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ فإن شئت نصبت على شيء هذا تفسيره ، كما كان ذلك في الاستفهام ، وإن شئت على " عليك " كأنك قلت : عليك زيداً فاقتله (١٠٩) .

والنص يدل على أن : زيد فاضربه ، لم يستقم ؛ حيث إن إعراب كلمة "زيد" مبتدأ غير جائز ، والصحيح نحوياً النصب " زيداً فاضربه " .

وتوقف سيبويه أمام " دونك " وهي بمعنى فعل الأمر " خذ " ولكنك لا تقول " دونى " . ويعلل سيبويه لذلك بأنك لا تقول :

* آخذنى درهماً .   * خذنى درهماً .

أي أنه لا يجوز ان تأمر نفسك [١١٠] ، ومما لا يجوز : عليه زيدا

تريد به الأمر ، كما أردت ذلك في الفعل حين قلت : ليضرب زيـــدا ؛ لأن "عليه" ليس من الفعل ، وكذلك : " حذره زيدا " ؛ لأن المصدر يتصرف مع الفعـــل ، فيصير " حذرك " في موضع " احذر " و " تحذيرى " في موضـــــع " حـــذرك " فالمصدر أبدا في موضع فعله ، فإنما ينتهى فيها حيث انتهت العرب [١١١] .

وتلك التراكيب لا تجوز من حيث إن " أسماء الأفعال " بها معنى الفعـــل ، ولكنها لم تقو قوة الأفعال ، لذلك لا يجوز التصرف فيها ، بل إن التقديم والتـــأخير في ترتيب الكلام يؤدي إلى عدم صحة بعض التراكيب قال سيبويه : " إنه قبيح " :

* زيدا عليك .　　　　* زيدا حذرك .

لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فقبح أن يجرى ما ليس من الأمثلـــة مجراهـــا ، فليس يقوى هذا قوة الفعل ؛ لأنه ليس بفعل ، ولا يتصرف تصرف الفاعل الـــذي في معنى يفعل [١١٢] .

ويقارن سيبويه تركيب الكلام في أسماء الأفعال بالجملة الفعلية ، فيرى أن:

(رويدكم وعبد الله) : قبيح لأنك لو قلت : اذهب وعبـــد الله كـــان فيـــه قبـــح ، والصحيح نحويا أن يقال :

* رويدكم أنتم وعبد الله .　　　　* اذهب أنت وعبد الله .

ومثل ذلك في القرآن الكريم : ﴿ فاذهب أنت وربك فقاتلا ﴾ [١١٣] .

: ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ [١١٤]

وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم .

فيحسن الكلام ، كأنك قلت : افعلوا أنتم أنفسكم فإن قلت : رويدكم أنفسكم . رفعت ، وفيها قبح ؛ لأن قولك : افعلوا أنفسكم فيها قبح [١١٥] .

[د] التصنيف ومبدأ القيم التوزيعية :

وتقسم الأدوات بالنظر إلى أصولها إلى قسمين :

الأول: هو الأدوات الأصلية أي التي لا تنتمي إلى أى مبنى صرفى سابق ، إنما هي حروف وضعت لمعانٍ خاصة عند أهل اللغة أساساً .

الثاني: هو الأدوات المحوّلة وهي التي تنتمي إلى مبانى الأسماء أو الظروف أو الأفعال ، لكنها أشبهت الحرف شبهاً معنوياً فأدت وظيفته وغدت في عداد الأدوات (١١٦) .

وشأن أسماء الأفعال هو شأن الأدوات والضمائر ، فالكثير من أسماء الأفعال في العربية لا يقبل التجزئة على مستوى التحليل اللفظى ؛ إذ لا يقبل الكثير منها تطبيق التجزئة عملياً عليه ، بل يمكن فقط معالجتها نظرياً ، أو الحديث عنها في إطار تحليل دلالات الكلمة ، وهذا ما فعله لغويونا العرب ، حيث رصدوا جميع الضمائم التي توجد في الكلمات من وزن صرفي وعلامة صرفية وعلامة إعرابية ونون تنوين ... إلخ ، ولكنهم لم يذكروا أنها تمثل أجزاء من الكلمة على مستوى التحليل اللفظى ، إذ امتنعوا عن تجزئة الكلمة لفظياً إلى ضمائمها .

ولكل ضميمة معناها الخاص في المركب ، كذلك تضام أسماء الأفعال مثل " هيهات " أن يفعل ، شتان أن يفعل ، ... إلخ ، وتأخذ معانى خاصة في أشكال تركيبها ، وكذلك تأتى مع المجموعة التي يطلق عليها النحاة أفعال المقاربة وهي : عسى ، حرى ، اخلولق ، كاد ، قرب ، أوشك ، بدأ ، طفق ، أخذ ،أنشأ ، ... إلخ.

ولكن تختلف الأفعال في دلالتها على الزمن عن الأدوات الفعلية الناسخة مثل " كاد ، وكاد وأخواتها " ؛ لأن الزمن وحده هو معنى هذه النواسخ ، فلا يقترن فيها بمعنى الحدث ، وإذا اقترن بشيء من المعاني الأخرى ، فإنه يقترن ببعض معاني الجهة المقاربة والشروع والاستمرار ، وهلم جرا .

بينما يضام الجزء الثاني كذلك ما يمكن أن يتاح له من الضمـــائم ، لكـن النحاة لم يعتنوا بهذه الظاهرة على مستوى التراكيب أو معانيها ، فعالجوا مفـردات الصيغ ولم يعالجوا الصيغ مع ضمائمها من أفعال وكلمات وظيفية .

فالكاف التي تلحق اسم الفعل المنقول ، تتصرف بحسب المخاطب إفـــراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ، نحو " رُوَيْدكَ ، و رُوَيْدكِ ، ورُوَيدكما ، ورُوَيْدكُـم ،و رُوَيْدَكُنَّ ، وهاكَ ، وهاكِ ، وهاكما ، وهاكم ، وهاكن ، وإليك عنى ، وإليكمـا عنى ، وإليكم عنى ، وإليكنّ عنى " ، إلا أنها في " رُوَيْدكَ ، وهاك " غير لازمـة ؛ لأن النقل عن المصدر أو حرف التنبيه وقع مجرداً عنها ، فلم تعد جزءاً من الكلمة ، أما في "إليك ودونكَ " ونحوهما من المنقول عن حرف جر أو ظـــرف ،فـهي لازمة له ؛ لأن النقل قد وقع فيه مصحوباً بها فصار وإياها كلمة واحدة يُراد بـــها الأمر ويجوز في "ها " أن تجرد من الكاف ، فتكون بلفظ واحـــد للجميـــع ، وأن تلحقها الكاف ، فتتصرف بحسب المخاطب ، ويجوز أن يقال فيها : " هاء " بلفـــظ واحد للجميع ، والفصح أن تتصرف همزتها فيقال : " هاء " للواحد ، و " هـــاء " للواحدة ،و" هاؤما " للمثنى ، و " هاؤمْ " للجمع المذكر ، و " هاؤنَّ " لجمع الإناث.

والكاف في " رويدك ، وهاك " : حرف خطاب لا محل له من الإعـواب ، وفي " إليك ، وعليك ، ودونك " ونحوها لا إعراب لها ؛ لأنها صارت جزءاً مـــن الكلمة ، وجزء الكلمة لا إعراب له ، فالإعراب إنما هو لهذه الكلمة برمتها .

وعن استعمال " هيهات " يدور معناها " في معاجم اللغة حول البعد :

أولها : يتعلق بحركة التاء .

ثانيها : يتعلق بأصالة التاء أو انقلابها .

ثالثها : يتعلق بإفرادها وجمعها .

أما حركة التاء فقد وردت على أوضاع متنوعة ، فقد وردت مفتوحة بـــلا تنوين ، ومكسورة بلا تنوين ، ومنونة فتحة وكسرة .

وحاول اللغويون القدامى تفسير هذه الأوجه ، فمن قال : " هيهات " بفتح التاء بغير تنوين شبه التاء بالهاء ، ونصبها على مذهب الأداة ؛ لأنها معرفة في هذه الحالة ، ومن قال بالفتح والتنوين شبهه بقوله تعالى:﴿ فقليلاً ما يؤمنون﴾ (١١٧) ، ومن قال " هيهات " بالكسر بلا تنوين شبهه بـ " حذام وقطام " ، ومن قال "هيهات " بالتنوين شبهه بالأصوات كقولهم " غاق ، وطاق " (١١٨) ، وقد سمى ابن الأنبارى كل ذلك لغات ، وأضاف إليها ورود الضم ، واختلاف حركة التاء راجع إلى اختلاف اللهجات ، كما ذكر ابن الأنبارى :

وأما عن أصالة التاء أو انقلابها ففيها آراء يقول بعض اللغويين : إن التاء أصلها الهاء ، بل يحكى ابن منظور في لسانه اتفاق أهل اللغة على ذلك ، ويروى عن أبي عمرو بن العلاء أنه يوقف عليها بالهاء مثل " هيهات ، هيهه " قال ذلك في قوله تعالى : ﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾ (١٢٠) .

وهذا دليل لذلك ، وهذا الرأى يقابله رأى آخر يقول بأصالة التاء ، وأنها ليست منقلبة ، بل هي تاء التأنيث .

وأما عن إفرادها فيقول العلماء : إن المتحركة بغير الكسر تعتبر اسماً مفرداً ، فإذا كانت مكسورة منونة أو غير منونة ، فهي جمع ومفردها على ذلك " هيهة " (١٢١) ، لكن أبا على الفارسي يقول في " هيهات " أنا أفتى مرة بكونها اسماً سمى به الفعل كـ " صه ، ومه " ، وأفتى مرة بكونها ظرفاً على قدر ما يحضرنى في الحال .

ويروى ابن جنى أنها من الألفاظ الرباعية المكررة فاؤها ولامها الأولى هاء وعينها ولامها الثانية ياء فهي لذلك بمنزلة " صيصة " ، وقد حذفت اللام ؛ لأنها في اسم غير متمكن .

قال ابن سيده : أنشد ابن جنى قول العجاج :

" هيهات من منخرق هيهاؤه " .

ولم يفسره قال : " ولا أدرى ما معنى هيهاؤه " ، ولكن بالبحث عن معناه نجد أنه البعد والشيء الذي لا يرجى وهو يدل على كون " هيهات " من مضاعف الأربعة ، وألف " هيهاؤه " هي ألف فعلال بعكس ألف هيهات (١٢٢) .

هلم:

تستعمل عند الحجازيين اسم فعل أمر بطريقة واحدة ، فلا تلحق بها الضمائر البارزة ، وإنما يستر فاعلها مفرداً أو مثنى ، أو جمعاً مذكراً أو مؤنثاً ، فتقول : هلم يا زيد ، وهلم يا زيدان ، وهلم يا زيدون ن وهلم يا هندان ، وهلم يا هندات.وجاءت "هلم " في القرآن الكريم في قوله تعالى :﴿ قل هلم شهداءكم ﴾(١٢٣) ، ﴿ والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ﴾ (١٢٤) ، ولذا رجح النحاة لهجة الحجاز (١٢٥) ، وذكر الرازي أنها أفصح (١٢٦) .

ويرى الخليل أن " هلم " مركبة من " ها " التي للتنبيه ، و " لُم " بمعنى اجمع لشملك إلينا وحذفت الألف تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، يقول سيبويه : وزعم [أي الخليل] أنها " لُمّ " بضم اللام وتشديد الميم المفتوحة - لحقتها " ها " للتنبيه وإنما حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم .

ويرى الفراء أنها مركبة من " هل " و " أم " بمعنى اقصد ، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً وبناء على وجود الفعل في تركيبها قال التميميون بفعليتها .

حكى الأصمعى أن الرجل يقال له : هلم فيقول (١٢٧) : لا أهلم ، ويقول النحاة أن " هلم " لما غير معناها بعد التركيب صارت كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصلها عند الحجازيين ، لذا لم تتصرف عندهم ، على حين يصرفها بنو تميم نظراً لأصلها (١٢٨) .

هذا هو الرأى القديم في " هلّم " اسم فعل أمر وفعلاً مركباً ، ولكن بعض المحدثين يميلون إلى القول ببساطتها على ضوء اللغات السامية ، فالكلمة في العبرية هي Halom (١٢٩) كلمة واحدة ليست مركبة .

وتستعمل " هيهات " وهيهات أن لزمان المستقبل ولاستحالة الحدث ونفي الحدوث ، فتسبق " هيهات " صيغة يفعل مفصولة بالجار مع الاسم ، أو "أن " وهي اسم فعل ماض قالوا : معنى هيهات : بَعُدَ ، كقوله تعالى حكاية عن قوم (هيهات هيهات لما توعدون) ، فإذا عددناها من سوابق يفعل ، فإن المعنى معها يكون للمستقبل الاستحالة المطلق . بالإضافة إلى هذه الكلمات فإنه توجد كلمات التعليل التي تتصدر الجميلات مثل : " كي ، لام التعليل ، حتى ، ف ، و ، أو " وهي كلها نواصب للفعل المضارع ، وقد عدّها النحاة من مؤثرات الزمان المستقبل .

والمعاني الجزئية كما تكون في الخبر مثل الشرط والإشارة ونحو ذلك تكون أيضاً في الإنشاء كالاستفهام والاستكثار والطلب وغير ذلك من ضروب الإنشاء ؛ لأنها كلها من المعانى الجزئية التي حقّها أن تؤدي بالحرف ، كأن يؤدى الاستفهام بالهمزة ، والاستكثار بربٍ ، والطلب بلام الطلب ، فإذا عدل عن ذلك الأصل وأديت تلك المعاني الجزئية بأسماء كانت تلك الأسماء مشابهة للحرف في معناه فوجب بناؤها ، فتؤدي " ما " عند النحاة عدداً من الوظائف والمعاني ، فقد تكون اسماً موصولاً أو للاستفهام وتكون حرفاً زائداً وكافاً عن العمل وتكون مصدرية ظرفية ، وقد تأت للنفى ، وقد استخلص النحاة وظائف " ما " ومعانيها من مجموع الشواهد اللغوية التي وصلت إليهم فوصفوها ورسموا قواعدها .

و " ما ، ومن " من أصل إشارى واحد ، إلا أن " مَنْ " يحقها تنوين الإشباع ،أي إشباع الفتحة ، وهذا يشبه من ناحية إشباع الفتحة المنصوب بالتنوين ، إلا أن إشباع " مَن " جاء لمزيد من تقوية البناء وتعزيزه ، ومثل هذا يقال في "مهما ، ومَهْمَنْ " .

والمسلك نفسه الذي سلكته " ما " في الاستعمال العربي سلكه حرف الثاء حتى تعلق به وظيفة التأنيث وهو يؤدي وظائف عدة نشأت من المراحل التي مر بها في الاستعمال وتنتمى أسماء الأفعال بمختلف هيئاتها وصورها ووظائفها إلى هذه الفئة من مكونات اللغة كما بينا في استعمال "هيهات،وهلم" على سبيل المثال .

إذاً تحدد شكل اسم الفعل ووظيفته عن بقية أقسام الكلم وكان إفرادها حلاً لكل المصاعب التي أحسها النحاة عند تبويب هذه المكونات وجواباً عن كثير من الأسئلة التي ترد على الذهن مما يتعلق بمعنى هذه المكونات ومبناها .

وواضح أن هذه الحدود أو التعريفات لأقسام الكلام في العربية ما هي إلا تعريفات عقلية ، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الاسم ؛ولكنها تعامل معاملة الاسم مثل " كَيْفَ ، وأيْنَ ، وهَلْ ، وعِنْدَ ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، والضمائر " .

وهناك كلمات أيضاً لا ينطبق عليها تعريف الفعل ؛ ولكنها تعامل معاملة الفعل ، مثل : اسم الفعل ، واسم المفعول ، وكذلك الحرف الذي اختلف النحاة في تعريفه . ومع ذلك فإننا نجد أن المبدأ التوزيعي متحقق في صنيع علماء اللغة العربية القدامى ، وفي تحديد أقسام الكلام فأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر ألحقت بالأسماء ؛ لأنها تحل محلها ، كما نجد هذا المبدأ متحققاً بصورة أخرى عن طريق التوزيع المتلازم بعناصر لغوية معينة ؛ وحيث إن النحاة قد لاحظوا نوعاً من التلازم في التوزيع وحلول بعض الأدوات قبل الأسماء مثل " حروف الجر ، وأدوات النداء ، ودخول الألف واللام "وهي قرائن لفظية، والإسناد وهو قرينة معنوية لتدل على أن كل ما يقبل ذلك يصح انتهاؤه إلى مصطلح الأسماء ومثل ذلك أيضاً في الحروف والأفعال وكل هذه قيم توزيعية واضحة .

ولقد تابع المبرد سيبويه في استعمال المصطلحات غير أنه كان يزيد بعض المصطلحات توضيحاً وتفصيلاً يقول : " المصدر كسائر الأسماء ، إلا أنها تدل على أفعالها (١٣٠) ، ويقول : " المصدر هو المفعول الصحيح (١٣١) ، وهو يربط بين دلالة الفعل والمصدر ، فالمصدر يدل على الفعل ، والفعل فيه دلالة على المصدر (١٣٢) ، كما استعمل أيضاً مصطلح : " اسم الفعل للدلالة على المصدر " يقول : " الضرب اسم للفعل (١٣٣) ، ويقول : " والمصدر اسم للفعل " .

ومن الأسماء ما ليس مستكملاً صفة الاسم ، ولا وافياً في دلالته على الاسمية وهي التي تؤدي في الغالب معنى فعل الأمر كـ " نزال ، ودراك " بمعنى

: انْزِلْ ، وأَدْرِكْ ، ويحترز بقولنا على الدوام من المصدر المنصوب الذي ينـوب عن فعله أحياناً لا على الدوام نحو : " سعياً إلى الخير " ، فالأسماء إذن تبنى حيث يكون معناها مستحقاً للبناء مقتضياً له .

هما حالتان : حالة يُضمّن فيها الاسم معنى حرف مـن حـروف المعـاني كالاستفهام والشرط ، فإن " مَنْ ، ومَا " إذا ضمنا معنى الهمزة كان اسمى اسـتفهام ، وإذا ضمنا معنى " إنْ " كانا اسمى شرط .

وقد يستعمل الاسم في معنى كان ينبغي أن يوضع له حرف ، فلم يوضـع كالإشارة التي لها أسماء وليس لها حرف ، ومما يضمّن من الأسماء معنى الحرف للاسم الواقع مبنياً بعد " لا " التبرئة التي يقال فيها النافية للجنـس نفيـاً يسـتغرق إفراده على سبيل التنصيص نحو قوله تعالى: ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ [١٣٤] ، ونحو قولنا : " لا رجل في الدار " فإن معنى الاستغراق وهو معنى حرف الجـر " من " مضمّن في الاسم المنفى بـ " لا " فيستحق البناء من أجل ذلك .

وأسماء الأفعال في تقييم النحاة أسماء وهي مبنية؛إذ لا تتغير أحوال أواخرها بتغير التراكيب ، وقد ذهب النحاة في محل أسماء الأفعال ثلاثة مذاهب [١٣٥] :

[١] ذهب بعضهم إلى أنها مرفوعة المحل على أنها مبتدأ لا خبر لها أغنـى عنه فاعلها .

[٢] ذهب المازنى ومن وافقه إلى أنها مفعول مطلق في موضع نصب بفعل محذوف وجوباً موافق لها في المعنى .

[٣] ذهب كثير من النحويين ومنهم الأخفش ، وابن مالك ، ونسبه بعضـهم إلى الجمهور إلى أنها لا محل لها من الإعراب .

والحكم على كلمة في تركيب بأن لها محلاً إعرابياً إنما يعتمد على ما يثبت لها من علاقة بسائر الكلم في التركيب ، وإذا نحن تتبعنا التركيب التي تـرد فيـها أسماء الأفعال وجدنا أنها تراكيب ثابتة لا تتغير ، والعلاقات بين مكوناتها ثابتـة ، بل إن معظم التراكيب مما يقوم على لفظ اسم الفعل وحده مثل " صه ، مه ، إيـه ،

أوه ، ويه " والذي تقوم عليه فكرة الموقع الإعرابي والمحل إنما هو تبدل العلاقات التي تدخل فيها الكلمة مع بقية الكلمات في التراكيب المختلفة ، ولما كانت أسماء الأفعال لا تتبدل علاقاتها ، بل لا تتغير تراكيبها فإن فكرة الموقع الإعرابي والمحل غير واردة .

وحيث إن اللغة مصدرها السماع بالدرجة الأولى ، وفي الشبه الاستعمالى يسلك الاسم طريقة من طرائق الحروف ، كأن ينوب عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه وحينئذ يكون الاسم عاملاً غير معمول كالحرف .

وذلك نحو " هيهات ، وأوّه ، ومهٍ " فإنها نائبة عن بَعُد ، وأتوجع ، واسكت ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به ، فأشبهت " ليت ، ولعل " النائبتين عن " أتمنى ، وأترجّى " وتلك لا يدخل عليها عامل فهي بذلك كالحروف.

وكان ابن سينا في " الشفاء" قد أطلق على " كان وأخواتها " الكلمات الزمانية (١٣٦) ، أي : الأفعال الزمانية (١٣٧) .

والذي جعلها أدوات فقط وهو مذهب الزجاجي الذي عد مذهباً غريباً في " كان وأخواتها " ، حيث رأى أن " كان وأخواتها " حروف (١٣٨) .

والأفعال غير المتصرفة من مثل " عسى ، وليت " يخلو خلواً تاماً من مقومات الفعلية ؛ إذ لا يدل بسبب الجمود على حدث ولا يدل مع عدم الصيغة على زمن ، فلم يبق إلا أن نعدهما من الأدوات ، وقد غدا من بين النواسخ ، ولما كان معظم النواسخ أفعالاً منقولة إلى النسخ لافتقادها معنى الحدث مال النحاة إلى أن يعدوا " عسى ، وليس " بين هذه الأفعال المنقولة لمجرد اتصال الضمائر بهما مع بعد ذلك عن الأصول المعتبرة وأسماء الأفعال تشغل في سلوكها التركيبي ما يمكن أن يشغله الفعل الناقص مثل " هيهات أن يفعل " و " كاد يفعل " .

كذلك تنقل " ها " التنبيه إلى معنى الخالفة ، فيكون معناها " خذ " وتلحقها حروف الخطاب ، فيقال فيها " هاكم " و " هاؤم " كما في قوله تعالى : ﴿ هاؤمُ اقرأوا كتابيَه ﴾ (١٣٩) .

وتنقل " وى " التي للتعجب إلى معنى الخالفة فتلحقها كاف الخطاب فتصير " ويك " ثم يليها " أن " منزوعة الخافض وهو اللام متصلة بضمير الشأن فيصير التركيب " ويكأنه " أي " ويك لأنه "، قال تعالى:﴿ ويكأنّهُ لا يُفلحُ الكافرون ﴾ (١٤٠) ، ويبقى بعد ذلك أمور ينبغي أن نشير إليها :

الأول: أن الخوالف لا تنقل ، وإنما ينقل غيرها إليها كنقل أفعل التفضيل إلى التعجب وصيغ " فعُل " بضم العين إلى المدح والذم ونقل الفعل الماضي " حب" إلى المدح مثبتاً وإلى الذم منفياً ، نحو : حبذا زيد ولا حبذا عمرو .

الثاني: أن تعدد المعنى مع بقاء المبنى في قسم من أقسام الكلم ، أما مع تغيير قسمه فهو " تعدد بحسب النقل " .

وضرب التضمين من النقل له طبيعة أسلوبية أكثر منها تركيبية (١٤١) .

[هـ] الاتساع والوظائف الأسلوبية :

لكل لفظ معناه العرضي الذي ينسب إليه في معجم اللغة ، وقد يكون للفظ الواحد عدد من المعاني لا يتعين له واحد منها إلا بحسب بيئته التركيبية واللفظية في السياق ، وهذا هو الذي يكشف عن القيمة الحقيقة للاستشهاد على المعاني في المعاجم .. ولكن طاقة اللفظ تتسع لما هو أكثر من مجرد المعنى العرفي الاجتماعي بأن تشمل توظيف هذا اللفظ لتوليد معانٍ أخرى فنية أسلوبية .

غير أن أسماء الأفعال لا تتعدد وظائفها ،بل ترتبط بدلالة واحدة ، ولكن لمكوّن آخر هو الفعل مع زيادة في الانفعال والمبالغة فيه ، بحيث يمكن الاستغناء عنها باستعمال النبر والتنغيم في المكونات التي تكون هي بديلاً أسلوبياً عنها وهي الأفعال ، غير أن أسماء الأفعال تتعدد هيئاتها وصورها .

والنقل يكون من المعنى الأصلي للفظ عدولاً إلى معنى آخر لغاية أسلوبية معينة ويكون هذا النقل بواحد من أمرين أولهما : التضمين ، وثانيهما : النيابة .

فللأفعال إمكانية الدخول في تراكيب عدة وإسنادها إلى فواعل متنوعة مما يتيح لها الانخراط في علاقات حقيقة أو مجازية دون تمتع أسماء الأفعال بهذه الميزة.

ففي العربية أسماء ، وفيها أفعال ، وللأولى مواقع ، وللثانية وظائف ، وفي مركب اسم الفعل تعمل الأسماء عمل الأفعال ، فيصبح الاسمى فعلياً ، وكان تقسيم أسماء الأفعال إلى ماضٍ ومضارع وأمر تقسيماً من حيث المعنى لا من حيث التصرف ، أو التقسيم وفقاً للزمن ؛ لأن فعل الأمر على سبيل المثال غير دالٍ على الزمن ؛ لأن الأمر يمكن أن يحدث ويمكن ألا يحدث وهو يتوقف على الأمر المطلوب ، وكل من الآمر والمأمور ومدى استطاعة المأمور تنفيذ الأمر إذن تدخل المسألة في حيز السياق الاجتماعي Context of Situation ، فإذا استعملت أسماء الأفعال للأمر فهي غير دالة على الزمن بنفسها أو بالمعنى الذي اكتسبته أو ورثته أو نسب إليها من التسمية عن طريق المصطلح .

فالزمن في العربية يتحدد بالتراكيب والأساليب ولا ينحصر في فصيلة من الفصائل النحوية ، أو الصرفية كالفعل واسم الفعل ، والعربية غنية بالصيغ الزمنية داخل السياق ، وليس خارجه ، ومنهج النحاة القدامى الذي ربط الزمن بالصيغة ربطاً صرفياً ، ولم يجعله سياقياً هو الذي أوهم بافتقار العربية إلى تلك الصيغ الزمنية ، فالعربية غنية بالزمن في أساليبها العامة ، أي في نظامها الدلالي ، وليس في صيغها الصرفية واتجاهات تلك الصيغ نحوياً .

وعلى قول الكوفيين بأن اسم الفعل يدل على معنى الفعل فيكون دالاً على الحدث والزمان يبقى فرق بين اسم الفعل والفعل في هذه الدلالة ويتضح هذا الفرق فيما يلي :

اسم الفعل يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بوضعه وطبعه ، أما الفعل فيدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بصيغته ، ولم يدل اسم الفعل على الزمان بصيغته ؛ لأنه لا تختلف صيغته باختلاف الزمان ، فلم يكن دالاً على الزمان بالصيغة ، بل كان دالاً عليه بالوضع [١٤٢] .

ومدلول اسم الفعل ومسماه هو المصدر ، فيكون اسم الفعل دالاً على الحدث فقط دون أن يدل على الزمن ، كما أن المصدر كذلك يدل على الحدث مجرداً من الزمن ، وقد ذهب إلى هذا القول بعض البصريين الذين يرون أن اسم الفعل اسم حقيقي ، وعلى هذا القول يكون المقصود من الفعل في قولنا " اسم الفعل " : الفعل اللغوي لا الاصطلاحي ؛ إذ الفعل في اللغة : الحدث مطلقاً دون اقتران بزمن وهو مفهوم المصدر وكل حدث في اللغة يسمى فعلاً ، فالصلاة حدث ، والزكاة حدث ، والصوم حدث ، والحج حدث ، وكذلك المذاكرة ، والكتابة ، والقراءة ، والجلوس ، والوقوف جميعاً أفعال لغوية .

وبهذا عبر القرآن الكريم عن المؤمنين المؤدين للزكاة حين وصفهم بأنهم مؤدون للزكاة بما اشتق من لفظ " الفعل " فقال تعالى في محكم كتابه الكريم : ﴿والذِيْنَ هُمْ للزكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ (١٤٣) أي فاعلون لفعل الزكاة فيكون معنى قولنا " اسم الفعل " على هذا : اسم الحدث ويكون المقصود من قولنا : " أسماء الأفعال " : أسماء الأفعال اللغوية وهي الأحداث التي تدل عليها المصادر ، قال الخضري : " وعلى هذا فقولهم : أسماء الأفعال ، أي : اللغوية وهي المصادر فتأمل "(١٤٤) ، ومعنى التأمل هنا أي: التأمل في المصطلح وإخراج أسماء الأفعال من دائرة الأفعال وهذا لا يمنع ما أبديناه من إمكانية عدّها من الأدوات ؛ إذ لم يعرب اسم الفعل كالمصدر الذي يدل اسم الفعل عليه ؛ لأن اسم الفعل دخله معنى الأمر والمضى والاستقبال ، وهذا المعنى يؤديه الحرف فأشبه الحرف في ذاك فبنى .

أما المصدر فلم يبين ؛ لأنه لم تدخله هذه المعاني فلم يشبه الحرف فبقى معرباً على الأصل في الأسماء ، قال الصبان " إنما بنيت على هذا القول مع إعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التي هي من معاني الحروف " (١٤٥) .

واسم الفعل مدلوله ومسماه لفظ الفعل لا معناه ولا المصدر ، فيكون مدلول " صه " مثلاً على هذا هو اللفظ " اسكت " ومعلوم أن لفظ " اسكت " يفيد الحدث

والزمان ، أي : طلب السكوت بعد التكلم فلا يدل اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة ، بل يدل على ذلك بواسطة دلالته على لفظ الفعل .

فالغرض من أسماء الأفعال الإيجاز والاختصار والمبالغة في أداء المعنى ، ووجه الاختصار والإيجاز فيها مجيئها للواحد والواحدة والمثنى والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة لا تتغير ، فنحن نقول في الأمر للواحد المخاطب : صه يا محمد ، وللواحدة : صه يا فاطمة ، وللاثنين : صه يا محمدان ... وهكذا ولو جئنا بالفعل لالتصق بكل واحد منها ضمير المأمور والمنهى ، أما المبالغة فيشير إليها "ابن يعيش " مؤكداً أن قولنا " صه " أبلغ في المعنى من " اسكت " (١٤٦) .

ويبدو أن هذه المبالغة تأتى من قصر اللفظ وسرعة فهم الأمر منه واضحاً ، وذلك السكون الواقع بعد حركة واحدة ، مما يدل على أهمية الأمر بالنسبة للمتحدث والمستمع ، وما انطبق على " صه " ينطبق على باقى أسماء الأفعال من حيث المبالغة في الدلالة والإيجاز . .

وأما الاتساع فيكون في الإكثار من وضع العرب للمترادفات ، أو ما يشبهها مما يؤدي معنى متقارباً ، وفي اسم الفعل من هذه الناحية ما فيه .

ذلك أنه يمكن وضعه موضع الفعل إذا قصر الكلام عن أن يتسع لوضع الفعل فيه كما في الضرورة ، فاسم الفعل قد يصلح في موضع لا يصلح الفعل فيه وكلاهما مؤد للغرض ، قال ابن جنى : " فإن قيل قد ثبت بما أوردته كون هذه الكلم أسماء ، ولكن ليت شعرى ما كانت الفائدة في التسمية لهذه الأفعال بها ، فالجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : السعة في اللغة ألا تراك لو احتجت في قافية بوزن قوله : " قدنا إلى الشأم

جياد المصرين " لأمكنك أن تجعل إحدى قوافيها " دهدرين " (١٤٧) ولو جعلت هنا ما هذا اسمه - وهو " بطل " - لفسد وبطل وهذا واضح .

والآخر : المبالغة ... والثالث : ما في ذلك من الإيجاز والاختصار ... فلما اجتمع في تسمية هذه الأفعال ما ذكرنا من الاتساع ، ومن الإيجاز ، ومن المبالغة

عدلوا إليها بما ذكرنا من حالها [١٤٨] . ومن المبالغة توكيد الحدث بالمصادر النائبة عن فعل الأمر ، والدعاء ، واسم فعل الأمر ، كقولك : أين أين ذهبت ؟ كيف كيف جاء زيد ؟ وتقول مع العطف:أين ثم أين كنت؟

وفي المصدر النائب عن فعل الأمر : ضرباً ضرباً زيداً ، أو ضرباً ثم ضرباً زيداً .

وفي المصدر النائب عن فعل الدُعاء : سَقْياً سقياً لك ، أو سقياً ثم سقياً لك.

وفي اسم فعل الأمر : " صَه صه يا زيد " ، أو " صه ثم صه يا زيد " .

وكل ما سبق الحديث عنه من دوران صيغة العناصر المفردة المستعملة في التراكيب في فلك المعنى ، وأثر المعنى في الوظيفة المنوطة بالكلمات ، ودور المعنى في التجوزات التي تلحق ما بين عناصر التركيب ، فالتركيب كله من الناحية الشكلية يكون تركيباً اسمياً ، ليس الفعل عنصراً فيه ، لكن المعنى المتضمن داخل هذا التركيب هو معنى فعلى ، أو يمكن أن نقول إن التركيب الخارجى ينتمى لنمط معين على حين ينتمى التركيب الداخلى لنمط آخر [١٤٩] .

الخاتمة والنتائج

[٣] خاتمة ونتائج :

إجراءات تحليل النصّ اللغوى هي مفتاح تأويل المصطلحات النحوية العربية ؛ وبناء عليه أصبحت إجراءات تحليل النص اللغوي في الاستدلال على وجود نظام نحوى مقدّمة معرفياً على البحث في المصطلحات المتعلّقة به وسابقة له ؛ لأن هذه الإجراءات هي التي يمكن أن تقدم مفاتيح التأويل للمصطلحات النحوية العربية .

إننا بالفعل لا نستطيع أن نبدأ في دراساتنا اللغوية ، وذلك بحكم طبيعة اللغة وعلاقتنا بها ، من نقطة الصفر . فلكل منا فرضياته المسبقة عن اللغة ، ولابد لنا أن نبدأ ببعض تلك الفرضيات ، كافتراضنا جميعاً مثلاً أن الجملة تتألف من مبتدأ وخبر [أو فعل وفاعل] ، فنحن نعرف مسبقاً ما نريد أن نبحثه ، ولكن المهم هنا هو أن نحدد الإطار الدقيق الذي سنعمل من خلاله ، وأن نلتزم بذلك الإطار التزاماً تاماً ، وذلك لكى نصل إلى تحديد أدق لتلك المفاهيم المفترضة مقدماً ، ونستبدل الوضوح بالغموض .

كما أن من المهم أن نحاول فحص أو اختبار كل فرضية بجميع الطرق العلمية الممكنة ، سوءا أكان ذلك بتحليل النصوص- إن أمكن- " بإعادة وصف المكونات من خلال كتب النحو التي سبق أن وصفتها .

كما يجب التنبيه إلى تأثير مصطلح جديد أو إعادة تعريف مصطلح قديم ، إلى تأثيرها على التعريفات الأخرى التي يستعملها الباحث . إن المصطلحات التي نستعملها في وصف اللغة يعتمد بعضها على بعض إلى حد كبير ، فمصطلح ما يحدد مصطلحاً آخر ، وهذا المصطلح بدوره يحدد المصطلح السالف ، ومن ثم فإن تغيير معنى مصطلح واحد قد يضطرنا إلى تغيير معنى بعض المصطلحات المتصلة به .

وكثيراً ما يتعرض الباحثون لمشكلات من هذا النوع ، فالباحث الذي يتبنى تقسيم الدكتور تمام عليه أن يدرك أن مفهوم [الاسم] عنده مثلاً قد تغير عما كان

عليه عند النحاة القدامى بعد أن أخرج منه الصفة والضمير والظرف وجعلها أقساماً مناظرة له ، وعليه فينبغي ألا يخلط بين التقسيمين ، كما ينبغي التنبيه إلى ما ينبنى على إعادة التصنيف من نتائج ، فالدكتور تمام حين جعل الصفة قسماً بذاته افترض نمطاً ثالثاً للجملة العربية هو الجملة الوصفية [التي قد تكون أصلية نحو : أقائم المؤمنون للصلاة ؟ وقد تكون فرعيةً نحو : رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة] (١٥٠) .

هذا النمط الجديد نظير للنمطين المعهودين : الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، كما ينبغي التنبه أيضاً إلى ما ينبنى على ذلك من تغيير في تعريف الأبواب النحوية .

لقد قسم النحاة أبواب النحو على أساس العلاقات خصوصاً في عهود التأليف المتأخرة ، كما قسموا الكلام العربى إلى أقسامه وفقاً لعلامات الاسم وعلامات الفعل وعلامات الحرف ، وعلامات الاسم والفعل تقوم في أساسها على مؤثرات صوتية ومجموعة لواصق تصلح لأحدهما ولا تصلح للآخر ، أما بالنسبة للأدوات والحروف ، فكان المعيار هو التضام أو العمل النحوى أو الافتقار أو الشبه وكلها علامات معنوية ، وبذا تكون أقسام الكلام العربي قد خضعت لمجموعة علامات بعضها مبنوى وبعضها معنوى أو منطقى ، ولذلك يجب توسيع نطاق العلامات في أسماء الأفعال لتشمل تقسيمات الأفعال ذاتها كالتجرد والزيادة والصحة والاعتلال ، وعدد الأحرف من ثلاثى ورباعي والصيغ كزوائد الثلاثي والرباعي ، والتعدى واللزوم ومعانى الزوائد وقواعد التصريف من ماض إلى مضارع إلى أمر ، وفقاً لتغييرات صوتية معينة في الحركات والصيغ ، وكذا البناء للمجهول والجمود والتصرف والإسناد ... إلخ حتى يمكن إخراج طائفة أسماء الأفعال من هذه الأقسام ، وأن يوضع لها ما يناسبها من خصائص وعلامات ومصطلحات أو أن تضم عناصرها إلى أبواب النحو والصرف المختلفة التي تنطبق عليها سماتها تمام الانطباق .

وللمشبهات بالأفعال كالمصادر وصيغ المبالغة واسم الفاعل والمفعول إمكانية الدخول في علامات إسناد ، بحيث تصبح جملاً اسمية ، لكن اسم الفعل ليست له هذه الميزة ، فاسم الفعل يأخذ معناه من مؤوله أي من الفعل الذي يدل عليه ، سواء أكان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً ، فتعزى المشبهات بالأفعال كصيغ المبالغة والمصادر واسم الفاعل والمفعول في التركيب إلى الجملة الاسمية فيما عدا اسم الفعل ، لذلك فإنها لا تضام إلا " كان وأخواتها " ، فتأخذ معانى هذه الضمائم مع سوابقها،ويتحدد الزمان بها مثل " ربما كان قائماً ...أو ما يزال قوّاماً "... إلخ.

استعمل مصطلح النظائر في العصر الحديث في العلوم الطبيعية خصوصاً في الكيمياء الذرية وقُصِد به أن يكون للعنصر الواحد أو المادة صور ، بحيث تتشابه ذرات العنصر الواحد مع وجود فارق طفيف في عد الجيمات التي تدور حول هذه الذرة ، أو أن يكون للمادة الواحدة صورة ساكنة وأخرى مشعة ، فتسمى [النظير المشع] ،ومصطلح النظائر يشير إلى مجموعة مشتركة من الخصائص في المادة الواحدة مع وجود فارق طفيف ، بحيث لا يسمح للمادة بأن تنتسب إلى مادة أخرى أو تنفصل عن نظيرتها ، وقد استعمل مصطلحين الأشباه والنظائر جلال الدين السيوطي عنواناً لموسوعته الأشباه والنظائر ، وأقترح أن يوضع مصطلح أشباه الأفعال ونظائرها بديلاً عن أسماء الأفعال ؛ لأن هناك أسماء أخرى كالمشتقات تشابه مع الأفعال ، والنحويون مجمعون على أنها أسماء وهذه المشتقات يحمل كل منها سمة توجب له المصطلح ، أو التسمية التي تطلق عليه وبعض هذه السمات يتعلق بالمبنى كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بهما ، كما أن بعض هذه السمات تنسب إلى المعنى كصيغ المبالغة ، أما أسماء الأفعال فلها مبان خاصة بها ، كما هو الحال في كلٍّ من الأسماء والأفعال .

وعلى هذا أقترح أن تكون الصيغة أو المبنى هي القيمة الخلافية التي تفوق بين هذه المكونات ، وتميز بعضها من الآخر بالرغم من أن أسماء الأفعال ليس لها صيغ محددة أو أوزان تختص بها كسائر أقسام الكلام من الأفعال والأسماء وأسماء الأفعال في هذا الشأن أي المبنى أو الصيغة يشبه الحروف التي لا

تتصرف ، وقد يكون الوزن العروضى حلاً لقياس هذه المبانى ،أعنى أسماء الأفعال من ناحية ، والأدوات من ناحية أخرى . وذلك من خلال وحدات السبب والوتد والفاصلة التي هي أقرب إلى نظام التحليل المقطعى .

[١] حظى اسم الفعل بتعريفات نحوية كثيرة ، قد تختلف لفظاً وأسلوباً ، ولكنها تتفق معنى ومضمونا لتعلق التعريف بالمصطلح ، وللسمات المتعددة لعنصرى المصطلح الأسماء والأفعال .

[٢] إذا كانت الأفعال تختلف في تصرفها عن الأسماء فكيف يجمع اسم الفعل بين خصيصتين مختلفتين لمكونين مختلفين .

[٣] قضية مصطلح أسماء الأفعال هي قضية التقسيم والتصريف في العربية بصفة عامة .

[٤] تمثل مسألة مصطلح اسم فعل معايير التقسيم وعلاماته بالإضافة إلى وظائف الوحدات والاتساع في استعمالها .

[٥] يقترح البحث للخروج من الدائرة التي حصر النحاة فيها أنفسهم باستعمال مصطلح أسماء أفعال – وذلك بالدوران في إطار المعايير والعلامات والضوابط التي حددوها لهذين العنصرين من أقسام الكلام العربي - بأن يستعمل له مصطلحات يتوقف تحديدها على مسلك هذا العنصر في التراكيب العربية شأنه شأن الأدوات التي تتعدد وظائفها ناهينا بالاتساع فيها .

[٦] أدى الاضطراب في المصطلحات العربية إلى قيام الباحثين المعاصرين بعدة محاولات لإعادة تقسيم الكلام العربي مستثمرين مختلف السمات والخصائص معايير لهذا التصنيف .

[٧] إذا أخذنا في تتبع سلوك كثير من المكونات العربية بتطبيق السمات الشكلية والمعنوية والوظيفية عليها فستجد في أغلبها كثيراً من السمات

التي انطبقت على أسماء الأفعال بعلاماتها والمعايير التي وضعها النحاة للتفريق بين أقسام الكلام .

[٨] **وهذه السمات التي جعلت قدامى النحاة يجمعون في مصطلحهم بين** سمات كل من الأسماء والأفعال هي نفسها التي تجعل مصطلح اليوم **موضع نظر وبحث .**

[٩] أدى عدم تمام صيغة اسم الفعل من ناحية وعدم تصرفها من ناحية ثانية إلى قصور في وظائف أسماء الأفعال ، وعدم قابليتها للنمو أو التوليد .

[١٠] أدى عدم إلف المستمع العربي لصيغ أسماء الأفعال إلى عدم استقرارها في النطق أو الاستعمال كما تعذر على المستمع معرفة معناها إلا إذا خصص لكل اسم فعل فعل يوضح معناه وكانت هذه هي مهمة نحاة العربية في كتبهم التي عرضت للظاهرة .

[١١] أدى النهج التعليمي المعياري في تناول النحاة العرب من ناحية ، والرغبة في إطراد القواعد والاستجابة للمعايير والعلامات التي وضعوها لأقسام الكلام من ناحية أخرى إلى أن اجتمعت هذه المكونات اللغوية في باب واحد ، اتخذ له مصطلح أسماء أفعال .

[١٢] كان بإمكان النحاة الخالفين لسيبويه توزيع هذه المكونات على الأبواب المختلفة وفقاً لاستجابة كل مكوِّن على حدة وقابليته للدخول في باب معين وفقاً لعلامات بنائه أو صيغته أو إفراده وتركيبه .

[١٣] لا يستجيب هذا المكون من مكونات اللغة للدراسات الحديثة المتعلقة بتحليل النصوص ، وكذا الدراسات التطبيقية لتوقف نمو هذا المكوِّن في الاستعمال لعدم إمكانية الناطقين التوليد في مبانيه أو معانيه .

[١٤] يقترح البحث أن يتغير مصطلح أسماء الأفعال إلى مصطلح معاني الأفعال وأزمنتها خصوصا أن هذا الباب يصنف تارة ضمن أبواب الصرف ، كما يصنف تارة أخرى في أبواب النحو ؛ ولأن هناك وحدات

أخرى كالمصادر والمشتقات تشبه الأفعال في العمل والزمـــن، لكنـــها تختلف عنها في المبنى.

[١٥] إذا كان التقسيم الذي صنفت على أساسه أسماء الأفعال ، بحيث عقـدت صلة بينها وبين الأفعال هو الزمن ، فإن هناك وسائل تعبيرية عدة تعـبر عن الزمن ؛ ولذا يجب إعادة النظر في معيار الزمن والبحث عن معـايير أخرى لتصنيف أسماء الأفعال .

[١٦] تتسم الأفعال في الاستعمال العربي بالاتساع في الدلالة على الزمـــن ، والمسألة لا تتوقف على المبنى ، وإنما يحكمها السياق ، ولذلك لا تحظـى الأفعال المجردة بالدقة في الدلالة على الزمن بينما تعد أسماء الأفعال أدق من هذه الناحية في الدلالة على الزمن غير المحدد لها .

[١٧] برر النحاة استعمال أسماء الأفعال بديلا عن الأفعـــال فـــي الـــتراكيب العربية بأنها وحدات دالة على زيادة الانفعال ، وقد يتضـــح ذلـــك مـــن خصائصها الصوتية كالنبر أو الشدة إذا أريد بيان درجة الانفعال بوضـــع الرموز الصوتية الدالة على ذلك .

[١٨] وردت أسماء الأفعال محددة الزمن بدقة ؛ لأنها غالبا مـــا تسـند إلـــى ضميرين إما متكلم وإما مخاطب فحسب .

[١٩] حين قسم الصرفيون الأفعال إلى ماض ومضارع وأمر لم يكن المقصود من هذا التقسيم تحديد الزمن ، وإنما كان ذلك لونا من التصريف ، ولذلك حين قيست أسماء الأفعال على الأفعال ، وذلك بتقســـيمها إلـــى مـــاض ومضارع وأمر كان ذلك قياسا خاطئا ؛ لأن الـــهدف أو المعيـــار غـــير مشترك بين قسمى الكلام .

[٢٠] تداخل معيار المعنى بتحويل أسماء الأفعال إلى ما يقابلها في المعنى من أفعال هو الذي أدى بهم إلى هذا المسلك غير الصحيح وفي نسبتها إلـــى خصائص الأسماء والأفعال ومن ثم وضع المصطلح .

[٢١]يعد اسم الفعل ومعموله الظاهر أو المقدر نمطا خاصا من المركبات يختلف عن المركبات الفعلية والمركبات الاسمية والمركبات الوصفية ومركب اسم الفعل لا يقبل أن يسبق بأدوات نفى أو استفهام أو ما يعرف بالحروف والأفعال الناسخة ، كما هو الشأن في المركبات الاسمية والفعلية .

[٢٢]والحقيقة أن الأدوات بمفردها لا تكون مركبات وهذا وجه تخالف فيه أسماء الأفعال الأدوات ، ولكن بعض الأدوات خصوصا أدوات الاستفهام والشرط وبعض الموصولات تشغل وظائف نحوية كتلك التي يستغلها اسم الفعل ، وهذا وجه من وجوه المشابهة في السلوك التركيبي والأمر الذي يتوقف عليه المشابهة أو المخالطة هو إمكانية دخول كل مكون من هذين المكونين في التركيب أو الاستقلال عنه بنفسه بحيث يكون له معنى يحسن السكوت عليه .

[٢٣]أحدث تقسيم الدكتور إبراهيم أنيس ، والدكتور تمام حسان ، والدكتور مصطفى فاضل الساقى ، ومعاييرهم استقلال مصطلح [الخالفة] ، بحيث احتوى مصطلح أسماء الأفعال على حين بقى مصطلح أسماء أفعال دون بحث أو مناقشة .

[٢٤]ما استقر عليه رأى النحاة من أن أسماء الأفعال صيغ انفعالية يقصد بها المبالغة في الحدث والدلالة على الزمن فيه نظر ؛ لأن هذا الأمر ينافى ما استقر عليه الدرس اللغوي في القديم والحديث من قيمة النبر بأنواعه والتنغيم في الحدث اللغوي .

[٢٥] تتفق أسماء الأفعال مع الأفعال في خصيصة تنفرد بها الأفعال ، وهي علامة الفعل بحرف الجر وارتباط دلالة الفعل بالحرف ، بينما قل الاتساع في أسماء الأفعال خصوصا في السمة التي شابهت فيها الأفعال أو أدت معانيها وهي الزمن .

[٢٦]يعد اتفاق طائفة من أسماء الأفعال في الصيغة مع بعض أوزان الأسماء والصفات من قبيل تعدد المعنى والوظيفة للمبنى الواحد .

[٢٧]ليست لأسماء الأفعال صيغ محددة تميزها ، وإنما أدت رغبة النحاة في جمعها تحت باب نحوى واحد إلى أن اتفق بعضها مع صيغ الأسماء والصفات وإن أدت معانى الأفعال ووظائفها .

[٢٨]كان استناد النحاة واللغويين إلى أكثر من معيار في التصنيف كالصيغة من ناحية والمعاني والوظائف من ناحية أخرى سببا في وضع مصطلح أسماء الأفعال لهذه الطائفة من مكونات اللغة .

[٢٩]لا تحظى أسماء الأفعال بجذر أصلى ثلاثي وليس لها اشتقاق ، ومن ثم فهي ليست وسيلة تنمية للغة ، بل هي أداة جامدة شأنها شأن الدخيل أو الغريب ، كما أن شأنها شأن الأدوات التي تطور بعضها عن استعمالات قديمة .

[٣٠]يتم الاتساع في أغلب مكونات اللغة بأن يؤدى المبنى أكثر من معنى أو وظيفة ، بينما تؤدى أسماء الأفعال المعنى بأكثر من هيئة .

[٣١]يعد اسم الفعل بديلا أسلوبيا للفعل الذي يؤدي معناه في التراكيب العربية

[٣٢]يمكن صوغ العلاقة التي تربط اسم فعل معين بفعل معين يؤدى معناه على النحو الآتى : نبر صيغة الفعل +.تنغيم جملته = اسم فعل .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

[١] ابن مضار القرطبى : الرد على النحاة ص ٨٩-٩٠ ، تحقيق د/ شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، ط١ ، القاهرة ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٤٣٩ - ٤٤٠ ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١٢ ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .

- ابن هشام : شرح شذور الذهب ، ص ٢١٥ ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، ط٦ ، ١٣٧١هـ -١٩٥٣م .

- سيبويه : الكتاب ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون / القاهرة ، ١٣٨٥هـ - ١٩٩٦م إلى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

[٢] نور الدين الأشمونى : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢٣٩/١ ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط١٠ ، ١٩٦٠م .

[٣] د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩٩ ، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣م .

[٤] هنرى فليش : العربية الفصحى ، ص ١٩٢ ، ترجمة د/ عبد الصبور شاهين ، بيروت ، ١٩٦٦م .

[٥] محمد الأنطاكى:الوجيز في فقه اللغة ، ص ٣٩٦-٣٩٧ ، ط حلب ، ١٩٦٩م.

[٦] أرسين دار مستتر Arsene Darmesteter ، نقله د/ حسن ظاظا : اللسان والإنسان ص ٩٨ ، ط١٩٧١م .

[٧] سيبويه : الكتاب ١٢٢/١ .

- ابن جنى : الخصائص ٤٤/٣-٤٥ ، تحقيق د/ محمد على النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢م ١٩٦٥م .

- السيوطي : همع الهوامع ١٠٥/٢ ، ط السعادة ١٣٢٧هـ .

[٨] الأشمونى : شرح الألفية ١٩٥/٣ .

[٩] السيوطي : همع الهوامع ١٠٥/٢ .

[١٠] الأشمونى : شرح الألفية ١٩٤/٣ .

[١١] الشيخ محمد الأمير ، حاشية شرح الشذور ص ٥ ، المطبعة المليجية ١٣٢٢هـ .

[١٢] الخصائص : ابن جنى ، ص ٤٤-٤٥ .

[١٣] د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٥ .

[١٤] د/ مالك يوسف المطلبى : الزمن واللغة ص ٢٨٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م .

[١٥] انظر د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣- ١١٦ .

[١٦] ابن السراج : الأصول في النحو ١٦٧/١-١٧٤ ، ١٣٤-١٣٨ ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ، بغداد ١٩٧٣م .

[١٧] سيبويه : الكتاب ١٢٣/١ ، د/ معيض بن مساعد العوفى : قضايا الجملة الخبرية : ٣٥٢/١ .

[١٨] د/ محمود فهمى حجازى : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص ٣٢-٣٣ ، القاهرة ، مكتب غريب ١٩٩٣م .

- على القاسمى : مقدمة في علم المصطلح ، بغداد ١٩٨٥م .

[١٩] الرازى : مفاتيح الغيب المشهر بالتفسير الكبير ، وبهامشه تفسير أبى السعود ج١ ، مصر ، دار الطباعة العامة ، ص ٢٩ .

[٢٠] ابن يعيش : شرح المفصل ٢٨/٤ وما بعدها ، عالم الكتب ، بيروت د.ت .

[٢١] د/ على أبو المكارم : مدخل إلى دراسة النحو العربي ١/ ١٨٦-١٨٩ ، المكتبة النحوية ط١ ١٩٨٠م ، دار الوفاء القاهرة .

[٢٢] د/ محمد حسن عبد العزيز : مدخل إلى علـــم اللغـــة : ص ٢٩-٣٠ ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٩٨م .

[٢٣] الرضى : شرح الكافية ٧٢/٢ ، الشركة الصحافيـــة العثمانيـــة ، الأســتانة ١٣١٠هـــ .

[٢٤] د/ معيض بن مساعد العوفى : قضايــــا الجملـــة الخبريـــة : ٣٥٢/١ ،ط١ ١٩٨٣م .

[٢٥] الصبان:حاشية الصبان على الأشمونى ، ٥٤/١ ، المطبعة العامرة الشرقية .

[٢٦] السيوطي : همع الهوامع ١٧/١ .

[٢٧] الأشمونى : شرحه للألفية ١٩٦/٣ .

[٢٨] د/ على أبو المكارم : مدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٢١٤-٢١٥ .

[٢٩] د/ عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص ٨ ،٩ .

[٣٠] ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، جمعها موسى بن محمد الداغســـتانى ، والأبيات ١٠ ، ١١ ، المطبعة النموذجية ١٩٨٤م ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٧م .

[٣١] انظر شرح الأشمونى : شرح الأشمونى على الألفية ، ١٢٨/٣ .

[٣٢] د/ تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص ١١٣ .

[٣٣] السابق : ص ١١٤ .

[٣٤] السابق :ص ٢١٠ .

[٣٥] السيوطي : همع الهوامع ١٠٥/٢ .

- السيوطى : الأشباه والنظائر ٣/٢ ، ط٢ ، ١٣٥٩هـــ .

- د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٢ .

- د/ مصطفى فاضل الساقى : أقسام الكلام العربـــي ص ٢٥٠ _٢٥٧ ، مكتبة الخانجى بالقاهرة .

[٣٦] الزجاجى : الإيضاح في علل النحو ، ص ٤٥ .

- ابن هشام : شرح شذور الذهب ، ص ١٣-١٤ .

[٣٧] ابن الأنبارى : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٩٧/١ ، وما يليها ، تحقيــق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ١٩٨٢م .

[٣٨] الفراء: معانى القرآن ، ١٦٥/١ ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد علــى النجار ، دار الكتب ١٩٥٥م .

- فاضل مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربي ، ص ٣٦-٣٧ .

[٣٩] ابن يعيش : شرح المفصل ، ٢٥/٤ .

[٤٠] الأشمونى : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، ١٢٩/٣ .

[٤١]حاشية الصبان على شرح الأشمونى:للشيخ محمد الصبان ص٤٤-٤٥ ، ط٢.

[٤٢] السيوطي : همع الهوامع ١٠٥/٢ .

[٤٣] المرجع السابق .

[٤٤] عباس حسن:النحو الوافى ١٥٦/٤ ، دار المعارف بمصر ، ط٨ ، ١٩٨٦م .

[٤٥] د/ فاضل الساقى : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ص ٣٣ .

[٤٦] ابن الأنبارى : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٢٦/٢ .

[٤٧] أبو بكر عبد القاهر الجرجانى:الجمل ،تحقيق: على حيدر ، دمشق ١٩٧٢م .

[٤٨] سيبويه : الكتاب ١٢/١ .

[٤٩] د/ على أبو المكارم : المدخل إلى دراسة النحو العربى ، ص ١٩٥ .

[٥٠]د/أحمد عبد الستار الجوارى:نحو التيسير دراسة نقد منهجى،ص١٢١-١٢٢.

[٥١] الأشمونى : شرح الأشمونى : ٢٠٧/٣ ، الحلبى ، القاهرة ، د.ت .

[٥٢] ابن يعيش : شرح المفصل للزمخشــري : ٧٠/٤ ، الأشــمونى : حاشــية الأشمونى : ٣٠٧/٣ ، والسيوطى : الأشباه والنظائر : ١٣٠/٢ .

[٥٣] الرضى : شرح الكافية لابن الحاجب : ٦٩/٢ ، والسيوطي : همع الــهوامع شرح جمع الجوامع ١٠٥/٢ ، ط السعاة ١٣٢٧هـــ ، وحاشية الصبان على الأشمونى : ١٥/١ ، ٣٤ ، الحلبى د.ت .

[٥٤] الأشمونى : شرح الأشمونى على الألفية ٥٧/٣ ، ٥٨ ، والسيوطى : الــهمع ١٠٥/٢.

[٥٥] السيوطى : الهمع ١٠٥/٢ .

[٥٦] ابن يعيش : شرح المفصل ٧٠/٤ ، المنيرية ، القاهرة د.ت .

[٥٧] على بن سليمان الحيدرة اليمنى : كشف المشكل في النحو ١٦٧/٢ ، تحقيــق د/ هادى عطية مطر ، ط١ ، بغداد ١٩٨٤م .

[٥٨] انظر الأستاذ عباس حسن / النحو الوافى ٣٦/١ ، وانظر ظاهرة التنوين فــي اللغة العربية ص ٩٠ .

[٥٩] د/ أحمد عفيفى : التعريف والتنكير في النحو العربي ، دراسة فـــي الأدلــة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء إعرابا وبناء ص ٤٧ ، القــاهرة ، ١٤١٣هـــ -١٩٩٢م .

[٦٠] السابق نفسه : ص ٢٢٠ .

[٦١] د/ محمد عبد النبي عبد المجيد : العدل فـــي الأســاليب العربيـــة ص ٥٨ ، مطبعة الأمانة ، برا ، ط١ ، ١٤٠٩هـــ - ١٩٨٩م .

[٦٢] شرح الأشمونى : ٢٠٧/٣ .

[٦٣] كاسيرر : فلسفة الحضارة الإنسانية ، ص ٢٣٧ ، نقله د/ مصطفى منـدور : اللغة بين العقل والمغامرة ص ١٢ ، الإسكندرية ، جلال حزى وشركاه .

- ابن هشام:شرح شذور الذهب ص ١٢،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

-شرح ابن عقيل: ١٧٩/١ - ١٨٠ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- الفراء : معاني القرآن ٢٢٦/١ -٢٢٧ .

[٦٤] د/ مصطفى مندور : اللغة بين العقل والمغامرة ص ١٣ ، منشأة المعارف جلال حزى وشركاه ، الإسكندرية ، د.ت .

[٦٥] ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢/١-١٨ ، دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان ١٩٦٦م .

[٦٦] السابق ٧٢/٣ .

[٦٧] الخضرى : حاشية على شرح ابن عقيل ٩١/٢ ،دار إحياء الكتب العربية ، د.ت .

[٦٨] الأشمونى : شرح للألفية ٣٤/١ .

[٦٩] الرضى :شرح الكافية ٦٩/٢ .

[٧٠] الأشمونى : رحه للألفية ١٩٥/٣ ،والسيوطى : الهمع ١٠٥/٢ .

[٧١] الصبان : حاشيته على شرح الأشمونى : ١٩٥/٣ .

[٧٢] سورة إبراهيم : الآية ٣٧ .

[٧٣] سورة الفاتحة : الآية ٧ .

[٧٤] سورة مريم : الآية ٢٧ .

[٧٥] سورة يوسف : الآية ٥١ .

[٧٦] سورة فصلت : الآية ١١ .

[٧٧] الصبان : حاشيته على شرح الأشمونى ١٩٩/٣-٢٠٠ .

[٧٨] الخضرى : حاشيته على شرح ابن عقيل ٢٥/١ .

[٧٩] ابن عقيل : شرحه للألفية ٢٥/١ .

[٨٠] سورة الإخلاص : الآيتان ٣ ، ٤ .

[٨١] ابن مالك : الألفية ٢٤/١ .

[٨٢] ابن عقيل : شرحه للألفية ٢٦/١ .

[٨٣] السابق ٤٥/١ .

[٨٤] ابن مالك : الألفية ٢٥/١ .

[٨٥] السيوطى : الهمع ٤/١ .

[٨٦] من بيت جرير :

فهيهات هيهات العقيق وأهله

وهيهات خل بالعقيق نواصله

الديوان : ص ٤٧٩ ، نشر عبد الله إسماعيل الصاوى ، القاهرة ،١٩٣٤م .

[٨٧] ابن هشام : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٧٦/٢ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط التجارية ، د.ت .

[٨٨] الرضى : شرح الكافية ٦٧/٢ .

[٨٩] السيوطى : الأشباه والنظائر ٤٥٥/٢ .

[٩٠] شرح ديوان زهير بن أبى سلمى ، ص ٨٩ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٤٤م ، وسيبويه : الكتاب ٣٧/٢ .

[٩١] السيوطى : الهمع ١٠٥/٢ ، والصبان في حاشيته على الأشمونى ٥٣/١ .

[٩٢] السيوطى : الهمع ١٠٥/٢ .

[٩٣] ابن هشام : مغنى اللبيب ٣٧٦/٢ ، السيوطى : الأشباه والنظائر ١٧١/٤ ، الرضى : شرح الكافية ٨/١ ، ١٣٢ .

[٩٤] السيوطى : همع الهوامع ١٠٥/٢ .

[٩٥] ابن هشام : مغنى اللبيب ٢٤٢/١ ، الرضى : شرح الكافية ٧/١ ، ٨ .

[٩٦] ج. فندريس : اللغة ص ١٠١ ، ١٦٣ ، ترجمة الدواخلى والقصاص ، الأنجلو ١٩٥٠م .

[٩٧] د/ على أبو المكارم : الظواهر اللغوية في التراث النحوى ، ص ٦٩ ، القاهرة ١٩٦٩م .

[٩٨] Jerrold J.Katz : Semi – Sentence , P.411. the Structure of Language prentice Hall Inc . New Jersey , 1969 .

[٩٩] ابن جنى : الخصائص ١٧/١ .

[١٠٠] ابن يعيش : شرح المفصل للزمخشرى ٢٥/٤ .

[١٠١] ينظر : مسند الإمام أحمد ١٠٦/٦ ، دار المعارف ، مصر ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١م .

[١٠٢] السيوطى : همع الهوامع ١٠٦/٢ .

[١٠٣] ابن يعيش : شرح المفصل ٦٢/٤ .

[١٠٤] سورة هود : الآية ٦٩ .

[١٠٥] الأشمونى : شرح الألفية ٢٠٢/٣ - ٢٠٤ .

[١٠٦] الرضى : شرح الكافية ٦٦/٢ .

[١٠٧] السيوطى : همع الهوامع ١٠٥/٢ .

[١٠٨]د/ تمام حسان:البيان في روائع القرآن ص ٣٩، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م ،ط١.

[١٠٩] سيبويه : الكتاب ١٣٨/١ .

[١١٠] سيبويه : الكتاب ٢٥٢/١ .

[١١١] سيبويه : الكتاب ٢٥٢/١ .

[١١٢] السابق : ص ٢٥٢ .

[١١٣] سورة المائدة : الآية ٢٤ .

[١١٤] سورة البقرة : الآية ٣٥ .

- سورة الأعراف : الآية ١٩ .

[١١٥] سيبويه : الكتاب ٢٤٧/١ .

[١١٦] د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٥ ، ٢٢٥ .

[١١٧] سورة البقرة : الآية ٨٨ .

[١١٨] ابن منظور : لسان العرب ، ٥٥٣/١٣ .

[١١٩] ابن جنى : الخصائص ، ج٣ ، باب في تسمية الفعل .

[١٢٠] سورة المؤمنون : الآية ٣٦ .

[١٢١] ابن منظور : لسان العرب ، ٥٥٤/١٣-٥٥٥ .

[١٢٢] ابن جنى : الخصائص ، ج٣ ، باب في تنمية الفعل .

[١٢٣] سورة الأنعام : الآية ١٣٥ .

[١٢٤] سورة الأحزاب : الآية ١٨ .

[١٢٥] المقتضب : ٢٠٢/٣ ، شرح المفصل : ٤١/٤ ، الأشمونى : ٢٠٦/٣ .

[١٢٦] ابن منظور : لسان العرب ، مادة [هلم] ، مختار الصحاح ، ص ٦٩٨ .

[١٢٧] شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٤ ، والأشمونى : شرح الأشمونى على الألفية ٢٠٦/٣ ، والهمع ١٠٧/٢ .

[١٢٨] شرح الكافية للرضى : ٧٢/٢ ، ٧٣ .

[١٢٩] رايت : ص ١٢١ ، قاموس عبرى BOB مادة [ ] .

[١٣٠] المبرد : المقتضب ٢٦٧/٣ .

[١٣١] المصدر السابق ١٢٠/٢ .

[١٣٢] المصدر السابق ١٨٧/٣ .

[١٣٣] المصدر السابق ٣/٢١٤ .

[١٣٤] سورة البقرة : الآية ٢ .

[١٣٥] الرضى : ٦٧/٢ ، الأشمونى : ٥٣/١ ، حاشية الصبان : ١٩٦/٣ .

[١٣٦] شرح الكافية : ٢٩٨/٢ .

[١٣٧] د/ محمد كامل حسين : اللغة العربية المعاصرة ص ١١٠ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٧٦م .

[١٣٨] ابن عصفور : المقرب ١/ ٦٢ ، ط٢ ، بيروت ١٣٢٣هـ .

[١٣٩] سورة الحاقة : الآية ١٩ .

[١٤٠] سورة القصص : الآية ٨٢ .

[١٤١] د/ تمام حسان : البيان في روائع القرآن ص ٥٣-٥٧ .

[١٤٢] الأشمونى : شرح للألفية ١٩٥/٣ .

[١٤٣] سورة المؤمنون: الآية ٤ .

[١٤٤] الخضرى : حاشيته على شرح ابن عقيل ٨٩/٢ .

[١٤٥] الصبان : حاشيته على شرح الأشمونى ١٩٥/٣ .

[١٤٦] ابن يعيش : شرح المفصل ٢٥/٤ .

[١٤٧] ابن جنى : الخصائص ٤٠/٣ .

[١٤٨] السابق ٤٦/٣-٤٧ .

[١٤٩] د/ محمد عبد السلام شرف الدين : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، دراسة تفسيرية ، ص ٦٨-٦٩ ،ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

[١٥٠] د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٠٣ .

الفهرس